Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1, Issue 4, 2025, Pages: 651-671
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

Evaluation of the Efficiency of Urban Development Plans for the City of Tripoli

Name: Naima Salh dew *
Department of Geography, Faculty of Arts, Al-Zaytouna University, Souq Al-Jum'a / Tarhuna, Libya
Email: naimasalh98@gmail.com

تقييم كفاءة مخططات التنمية الحضرية لمدينة طرابلس

نعيمة صالح ضو*
قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزيتونة، سوق الجمعة / ترهونة، ليبيا

Received: 16-09-2025	**Accepted:** 14-11-2025	**Published:** 08-12-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
This research examines the spatial development plans of Tripoli from its inception to the current phase of actual urban planning, encompassing its first phase (1968-1988) and its second phase (1980-2000). The study aims to define the nature and stages of the city's urban growth, both temporally and spatially, the policies implemented, and the extent to which this planning contributed to achieving a balance between the city's growth and its demographic needs. The researcher employed the historical method to trace the city's growth stages from its inception until the end of the second-generation plan. The descriptive method was used to describe the planning phenomenon and its phases, while the analytical method was used to study and evaluate the first and second-generation plans, identifying their positive achievements and highlighting the shortcomings of each planning period. The study concludes with several key findings, most notably that the city has undergone several planning phases that formed its initial core and determined its current growth trajectory. These phases began with the old city, progressed through the colonial city, and culminated in the modern city, which represents the beginning of urban planning. The two planning phases of the modern city, however, have not been entirely successful in regulating land use and guiding development. Containing the city's growth spatially and demographically is a result of the administrative, demographic, political and economic obstacles that the planning process faced, which prevented it from achieving its goals.

Keywords: Urban Development – Urban Planning – Spatial Development Plans – Urban Growth – Land Use – Tripoli City.

الملخص

تناول هذا البحث بالدراسة تقييم مخططات التنمية المكانية لمدينة طرابلس منذ النشأة وحتى مرحلة التخطيط الحضري الفعلي بجليه الأول 1968-1988 و الثاني 1980-2000 هدفت للتعريف بطبيعة و مراحل النمو الحضري للمدينة زمانيا و مكانيا و السياسات المتبعة و الوقوف على مدى مساهمة هذا التخطيط في إحداث التوازن بين نمو المدينة و احتياجات النمو الديموغرافي بها حيث استخدمت الباحثة المنهج التاريخي في تتبع مراحل نمو المدينة منذ النشأة و حتى زمن نهاية مخطط الجيل الثاني ا المنهج الوصفي لوصف الظاهرة التخطيطية و مراحلها بينما استخدم المنهج التحليلي في دراسة و تقييم مخططي الجيل الأول و الثاني للوقوف على ابجابياتها التي حققتها و توضيح السلبيات المصاحبة للفترة التخطيطية وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : ان المدينة مرت بعدة مراحل تخطيطية كونت نواتها الأولى وحددت اتجاه نموها بالشكل الحالي بداية بالمدينة القديمة مرورا بالمدينة المستعمرة انتهاء بالمدينة الحديثة كبدية التخطيط الحضري للمدينة و التي شهدت مرحلتيين تخطيطية جاءت نتيجتها أنها لم توفق بشكل كبير في تنظيم استعمال الأرض وتوجيه واحتواء نمو المدينة مكانيا و ديموغرافيا نتيجة لما واجهته عملية التخطيط من معوقات إدارية و ديموغرافية و سياسية واقتصادية حالت دون وصولها لتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية : التنمية الحضرية – التخطيط الحضري – مخططات التنمية المكانية – النمو الحضري – استعمالات الأرض – مدينة طرابلس.

المقدمة

المقدمة

إن نمو المدن وما صاحبه من مشاكل حضرية كانت من أهم المواضيع التي أهتم بها المختصون في مجال تخطيطها لمحاولة الوصول إلى تحديد أمثل لاستخدامات الأرض بها وتوجيه نموها الناتج عن الزيادة السكانية خاصة المدن الكبرى، والتي تفاقمت بعد الثورة الصناعية واكتشاف الميكنة الذي أدى إلى وجود تداخل في استعمالات الأرض داخل المدن لم تكن موجودة بها خاصة الاستعمال الصناعي وما صاحبه من تلوث ومشاكل حضرية مما استدعى إعادة تخطيطها خاصة في دول العالم المتقدم فظهرت العديد من النظريات التي حاولت وضع أسس لاستعمال الأرض داخل المدينة وتوجيه نموها عن طريق تخطيط سليم ومنسق مستفيدا من الموارد المتاحة ومساحة الأرض وصولا إلى الحفاظ عليها بما يتماشى مع متطلبات الزيادة المستقبلية للسكان لتفادي المشاكل الحضرية لهم

أما في الدول النامية التي حادت كثيرا عن مفهوم التنمية الحضرية بصورة كبيرة و إن كانت تمثل مهد نشوء المدينة خاصة الدول العربية والتي نمت بها المدن القديمة وتطورت بنظام وتنسيق استوعبت البيئة التي نشأت بها من حيث المناخ وطبيعة الأرض والموارد المتاحة فبنيت هذه المدن وفق متطلبات البيئة الطبيعية وتكيفت مع ظروفها الموجودة وحافظت على أثار قيمة في المعمار والتخطيط الحضري لاستعمالات الأرض، إلا أن النمط المتسارع للنمو الحضري في العصر الحديث في هذه الدول أخذ منحى أخر أدى إلى تفاقم المشاكل الحضرية خاصة أن أغلب المدن الكبرى للدول النامية في مجملها مدن جاذبة للسكان المهاجرين من الأرياف والمناطق المجاورة لما تمثله هذه المدن من قيمة مادية للوصول إلى مستوى معيشي أفضل، فأخذت هذه المدن تنمو في اتجاهات مختلفة وبطرق عشوائية مما استوجب على صناع القرار توجيه الخدمات نحو هذه التجمعات السكنية الحديثة في محاولة لتقليل من الأثار الناتجة عنها من ضغط على الخدمات المتاحة واختلال في استخدامات الأرض بها

وليبيا كغيرها من الدول النامية التي عانت منذ فترة ستينات القرن الماضي خاصة بعد اكتشاف النفط وزيادة عدد المهاجرين من المناطق الريفية نحو التجمعات الحضرية بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان الذي ساهم في إيجاد تجمعات سكنية في أطراف المدن الكبرى خاصة مدينة طرابلس والتي مثلت بؤرة جذب نتيجة لموقعها ومكانتها كمدينة أولى لليبيا منذ نشأتها على ساحل البحر المتوسط والتي بقت تنظر إليه متقوقعة داخل أسوارها بما تحتويه من استخدامات مختلفة للأرض المتاحة ويتماشى وتعداد سكانها لفترات طويلة من الزمن، إلا أن التطور الحديث وما صاحبه من تقدم واكتشاف النفط بالبلاد أسهم بصورة كبيرة في تغير وتطور المدينة وامتدادها بصورة كبيرة مما استدعى إجراءات استباقية لتوجيه التنمية الحضرية بها ووضع مخططات تحدد استعمالات الأرض بها بما يوائم متطلبات السكان في التخطيط و يرتبط بنمط حياتهم ويحدد لهم خصائص الأنشطة الاقتصادية ومدى حصولهم على متطلباتهم الأساسية من خدمات ضرورية بالإضافة إلى الجوانب الترفيهية والراحة البيئية.

لدى فإن هذه الدراسة جاءت تقيمية لمراحل نمو تخطيط المدينة منذ النشأة وحتى مرحلة التخطيط الحضري الفعلي لها والمتمثل بمرحلتين تخطيطية امتدت الأولى من 1968 -1988م عرفت بمخطط الجيل الأول، والمرحلة الثانية امتدت من 1980-2000 عرفت بمخطط الجيل الثاني للوقوف على تطورات النمو الحضري بالمدينة والى اي مدى تم تحقيق أهداف المرجوة من المخطط بالمرحلتين ، وإن كان هناك مشاكل حضرية ناجمة عن تنفيذ هذه المخططات والصعوبات التي واجهتها

أثناء التنفيذ، وهذه الدراسة جاءت بعد تحديد الجانب النظري من تحديد المشكلة البحثية وايضاح أهدافها واهميتها والمنهجية المتبعة بها والاشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع تقييم مخططات التنمية المكانية بمدن مختلفة في ثلاث مباحث تناول المبحث الأول:- خصائص مدينة طرابلس الطبيعية والبشرية ، والمبحث الثاني:- تناول مراحل النمو الحضري للمدينة حتى سنة الهدف لمخطط الجيل الثاني ، والمبحث الثالث جاء متناولا دراسة تقييمية لمخططي التنمية المكانية بالمدينة، وانتهت الدراسة بنتائج وضعت على أساسها بعض التوصيات بهذا الشأن ومن ثم قائمة للمراجع التي استندت عليها هذه الدراسة.

تحديد مشكلة الدراسة:-

إن النمو الحضري الذي مرت به مدينة طرابلس نتيجة لتوفر مقومات التحضر بها كونها منطقة جاذبة للسكان باعتبارها الحاضرة الكبرى للبلاد، شهدت مرحلتين تخطيطية للتنمية المكانية لتحديد استخدامات الأرض لتوجيه وتنظيم نموها الحضري بما يتماشى والمساحة والإمكانيات المتاحة

ليتناسب وحجم السكان والزيادة المستقبلية لتوفير أفضل الخدمات لاحتواء المشاكل الحضرية التي يفرزها النمو السريع للمدينة، لدى فإن إشكالية الدراسة تبلورت في التساؤلات الأتية:-

1- ما هو واقع التخطيط الحضري بالمدينة
2- إلى أي مدى استطاعت السياسة التخطيطية للمدينة من تحقيق أهدافها في إيجاد نمو حضري متوازن بها

أهدافها :-

تمثل مدينة طرابلس المركز الحضري الأكبر في المنظومة الحضرية للبلاد إذ احتلت المرتبة الأولى في تركز أغلب الخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لما نالته من تنمية مكانية متمثلة في المراحل التخطيطية المتوالية لدى هدفت الدراسة إلى تحقيق:-

1- التعريف بطبيعة ومراحل النمو الحضري للمدينة زمانيا ومكانيا.
2- التعرف على السياسة التخطيطية المتبعة للمدينة
3- دراسة وتقييم مخططات استعمال الأرض بالمدينة للمرحلتين التخطيطية.
4- الوقوف على مدى مساهمة التخطيط الحضري في إحداث التوازن بين نمو المدينة واحتياجات قاطنيها.

أهميتها:-

تأتي أهمية الدراسة كونها تناولت موضوعا ذا أهمية متمثل في التخطيط الحضري والذي يعد الأساس الأول لبناء أي مدينة وفق متطلبات التنمية المكانية السليمة التي تؤدي للمحافظة على البيئة والإمكانيات المتاحة وبما يتوافق والزيادة السكانية المستقبلية، بالإضافة إلى أهمية المدينة مثار الدراسة بمخططاتها المكانية بالجيلين الأول والثاني وما يمثلانه من سعي الدولة لخلق وإيجاد توازن بيئي واقتصادي واجتماعي يوفر راحة ساكنيها وصولا للتقليل من سلبيات النمو الحضري المتسارع للمدينة وضبطه وتوجيهه.

فرضياتها:-

لقد تم وضع بعض الفرضيات لهذه الدراسة لمحاولة الوصول إلى نتائج لها وهي:-

1- إن النمو السريع للمدينة أدى إلى عجز المخططات الحضرية عن احتوائه.
2- إن المخططات الحضرية أسهمت في تحقيق تنمية مكانية متوازنة.

المنهجية وأدوات الدراسة :-

إن منهجية الدراسة اعتمدت المنهج التاريخي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فاستخدم المنهج التدريخي في تتبع مراحل نمو المدينة منذ النشأة وحتى زمن نهاية المخطط الجيل الثاني وما تلاه من دراسات تقيمية للنمو الحضري للمدينة. واستخدم المنهج الوصفي لوصف الظاهرة التخطيطية ومراحلها التي مرت بها مدينة طرابلس، بينما استخدم المنهج التحليلي في دراسة وتقييم مخططي الجيل الأول والجيل الثاني للوقوف على الايجابيات التي حققتها وتوضيح السلبيات المصاحبة للفترة التخطيطية.

حدودها :-

الحدود المكانية:-

تقع مدينة طرابلس علي ساحل البحر المتوسط في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا، يحدها من الشرق مدينة تاجوراء ، وجنزور من الغرب ومن الجنوب يحدها كل من مدينتي قصر بن غشير والعزيزية ومن الشمال البحر المتوسط.

أما عن الموقع الفلكي -:تقع مدينة طرابلس علي الدائرة العرضية 32.56 شمالا ويمر بها خط طول 13.10 شرقا .

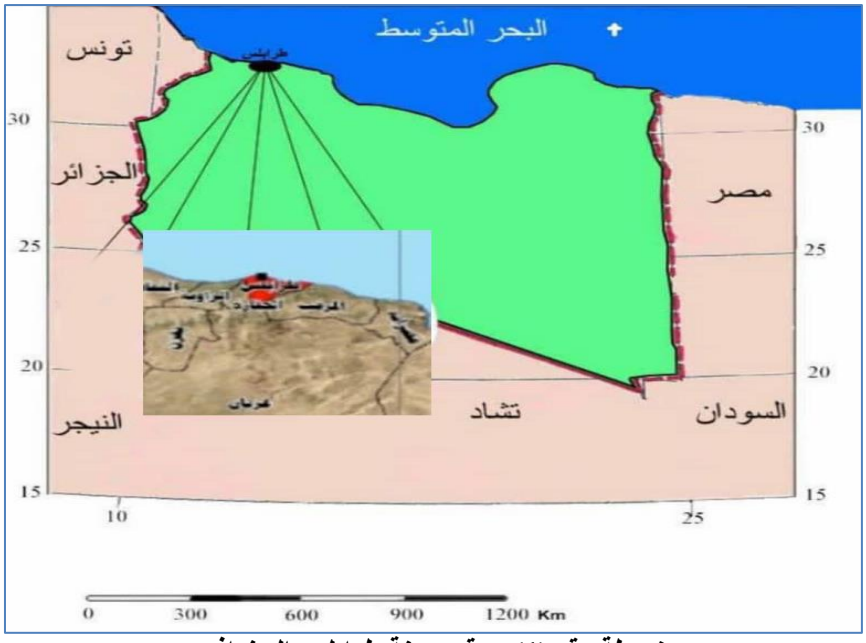

خريطة رقم (1) موقع مدينة طرابلس الجغرافي

الدراسات السابقة :-

يعد موضوع تقييم المخطط الحضري للمدن ذا أهمية تناولها ذوي الاختصاص في مجال التخطيط بالدراسة والتحليل خاصة في دول العالم النامي ذلك لما شهدته المدن من نمو متسارع أدى إلى فقدان الاتزان في البيئة الحضرية نتيجة للخلل في تطبيق المخططات بصورة جدية لما واجهته من تجاوزات نتيجة غياب التشريع القانوني الذي ينظم ويحمي هذه المخططات من التجاوز والاعتداء، ومن الدراسات التي تناولت تقييم المخطط الحضري:

ـ دراسة قنابة([1]): تقييم البعد المكاني الإقليمي لمخططات المدن الكبرى والصغرى بليبيا هدفت إلى تقييم بدائل نماذج سياسات التنمية المكانية التي اقترحها المخطط الوطني 1980-2000م كما

هدفت الدراسة لحصر التجمعات ودراستها من حيث نوعها ومساحتها وتعداد سكانها ومعدلات النمو بها مركزة على الموقع الجغرافي لهذه المخططات وأهميتها في الإقليم توصلت الدراسة في نتائجها أن القيمين على تنفيذ مخطط الجيل الثاني لم يلتزموا بتنفيذ بدائل التنمية التي تم تحديدها في المرحلة التخطيطية الثانية كأساس للخطة الوطنية، وكنتيجة لذلك لم يتم اعتماد التكامل الخدمي الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية متوازنة.

ـ وفي دراسة الشركسي[2] لتقييم مخطط مدينة بنغازي في الفترة 1966 حتى 2014 تناول فيها الخصائص الطبيعية والبشرية لمدينة بنغازي متتبعة نمو السكان واستخدامات الأرض بالمدينة ومقارنتها بتوقعات المخطط الشامل لها بهدف التعرف على أسباب الأزمات والاختناقات التي تعاني منها المدينة من خلال وضع بعض الفروض توصلت الدراسة من خلالها إلى بعض النتائج منها أن نمو السكاني أدى إلى اتساع مساحة المدينة مع عدم كفاية موارد المدينة وقلة الأراضي الزراعية وتعرض مصادر المياه للاستنزاف ، وإن تعدد وظائف المدينة تجارية حربية، الإدارية والثقافية والأخيرة كان من اهم الوظائف التي ساهمت في النمو السكاني للمدينة ، كما جاءت عدم دقة الإحصاءات التي بنى عليها المخطط افتراضاته التنموية وعدم تطبيقه والتجاوزات في تنفيذه أادى إلى وجود أزمات واختناقات سواء في مناطق المخطط او حتى خارج المخطط، وعلى أساس هذه النتائج تم وضع التوصيات بشأنها منها:- ضرورة وضع مخططات التنمية الشاملة لتتطور العمراني وربطها بالمخططات الإقليمية والمحلية على ان تكون هذه المخططات قصيرة المدى يمكن إجراء التعديلات بسهولة دون الاضرار بأهداف التخطيط البعيدة للحد من الهجرة نحو المدينة

(1) [1] عبد الرحمن قنابة .تقييم البعد المكاني لمخططات الجيل الثاني بليبيا . بحث مقدم بندوة الجيل الثالث 2006 . تحرير ز سعد القزيزي ص ص 115 : 133 ..

[2] ونيس عبد القادر الشركسي ، تقييم مخطط مدينة بنغازي 1966-2014 ، رسالة ماجستير نشورة ،كلية الأداب والتربية، جامعة قاريونس ليبيا - 1990

والحد من النمو العمراني خاصة نحو شرق المدينة.
كما أشار إلى ضرورة تثبيت الحدود الإدارية للمدينة، وضرورة الاستفادة من التراث العربي الاسلامي في مجال تخطيط المدن.
ـ وتناول قيلة[3] دراسة تقييم مخطط مدينة العجيلات وأفاقه المستقبلية هدفت إلى معرفة تطور استعمالات الأرض داخل المدينة وتتبع تطور الزيادة السكانية، ورصد الإخفاقات في مخطط المدينة، توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها:- أن النمو السكاني المفاجئ للمدينة مثل السبب الرئيسي في وجود مشكلات داخل المخطط، لدى فإن المخطط الحالي لم يعد يكفي الإستعمالات الحضرية للمدينة، واكتر استعمال للأرض في المخطط استكمل تنفيذه هو استعمال الخدمي للحدائق العامة كما ان التجاوز في استعمالات الأراضي كانت على حساب المساحات الخضراء، بالإضافة إلى عدم صلاحية الطرق خاصة عند سقوط الأمطار مع عدم وجود شبكة للصرف الصحي بالمدينة
ووضعت على أساس هذه النتائج بعض التوصيات بشأن المخطط للمدينة ذلك بالإسراع بإعداد المخطط الطبيعي الوطني والعمل على تخطيط استعمالات الأراضي للخدمات المهمة والتخطيط السكاني يفترض به أن يكون وفق طرق حديثة .

المبحث الأول : ـ خصائص مدينة طرابلس : ـ

مثلث مدينة طرابلس ولازالت تمثل المدينة الرئيسية للبلاد لما تمتعت به من ثقل سياسي واقتصادي سواء على المستوى الوطني أو القومي فقد أخذت مركز المدينة الأولى منذ نشأتها، ذلك لما تميز به موقعها وخصائص سكانها ، فقد شهدت هذه المدينة تطوراً ونمواً عمرانياً وديمغرافياً خلال النصف الأخير من القرن العشرين فاق ما شهدته المدينة من تطور خلال عمرها الطويل ، إذ تضاعفت الرقعة الحضرية للمدينة بحوالي أحدى عشرة مرة منذ فترة الثلاثينات وحتى نهاية القرن كما يوضحها محتويات الجدول (1) إذ كانت المساحة لا تتجاوز 40 هكتارا في بدايات القرن ارتفعت لتصل إلي 450 هكتار في 1930 و إلى 1650 هكتارا مع بداية السبعينيات لترتفع في منتصف الثمانينيات إلي 8513 هكتارا ووصلت مع نهاية القرن العشرين إلي 13427 هكتارا كمساحة حضرية إجمالية ، وإلي حوالي 16741 هكتارا إذا ما أضيفت الأراضي الزراعية والأراضي المحجوزة لأغراض تخطيطية لهذه المنطقة.

جدول (1) مقدار الزيادة للمساحة الحضرية وعدد مرات الزيادة ونسبتها.

	1930-1966 م	1966- 1980م	1980-2000 م	الإجمالي
المساحة بالهكتار	475 – 1650	1650-8513	8513-16741	16741
الفترة الفاصلة	36 سنة	14 سنة	20 سنة	70 سنة
معدل الزيادة السنوي بالهكتار	32.6هكتارا" سنوياً	490.21 هكتارا" سنوياً	411.4.هكتارا" سنوياً	934.21هكتارا" سنوياً
مضعاف الزيادة	3.5 مرة	5.1 مرة	1.9 مرة	10.5 مرة

المصدر : من عمل الباحثة استنادا إلى : مراحل نمو مدينة طرابلس

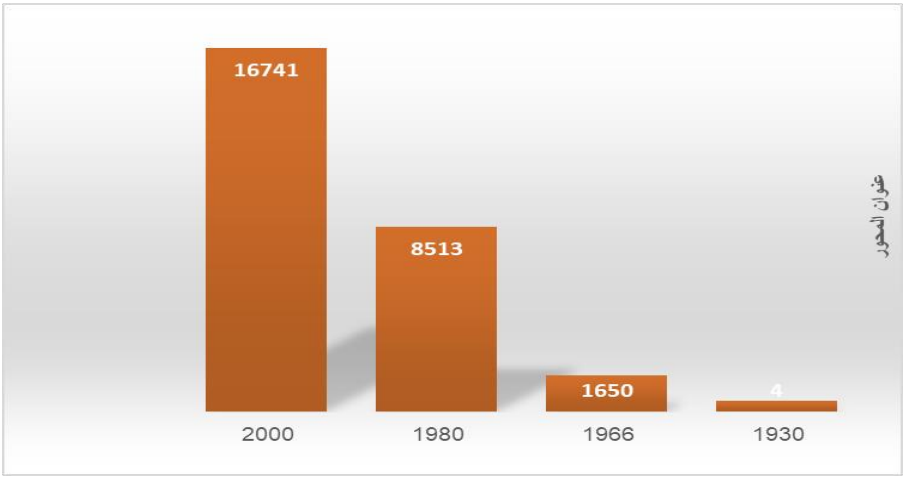

الشكل (1) مقدار الزيادة للمساحة الحضرية للمدينة من سنة 1930 - 2000

3 منصور علي قيلة ، تقييم مخطط مدينة العجيلات وأفاقه المستقبلية ، مجلة كليات التربية ، العدد الرابع 2016 ص ص 156 173

وتعود أسباب ارتفاع معدل النمو الحضري للفترة الممتدة بين 1970-2000م إلى ما شهدته البلاد من واستقرار اقتصادي تمثل في اتجاه سياسة البلاد نحو التنمية الحضرية للمدينة ، بالإضافة إلى عودة الليبيين من المهجر والذي استقر أغلبهم فيها ، وكذلك ازدياد عدد النازحين من المناطق الريفية المحيطة نحوها بحثاً عن فرص عمل بالإضافة إلى ما توفره من وسائل راحة وخدمات تفتقدها المناطق الريفية ، أما فيما يتعلق بالفترة الأولى من 1930 – 1970 م فيرجع إلى الاستعمار وما تخلل هذه الفترة من ظروف المقاومة والحرب العالمية الثانية التي قضت على العديد من أوجه التحضر في المدينة.

1 - البيئة الطبيعية للمدينة:-

وتتمثل في الموقع والموضع و الظروف المناخية .

أ - الموقع:-

يعتبر الموقع من العناصر الهامة في دراسة المدن ، وأكثرها تأثيراً في نشأتها وتطورها ، لذا قبل البدء بدراسة أهمية موقع مدينة طرابلس يجب توضيح مفهومين يختصان بهذا الشأن هما:

- **الموقع الفلكي**: وهو عبارة عن تحديد المدينة بخطوط الطول ودوائر العرض.
- **الموقع الإقليمي أو الجغرافي**: وهو عبارة عن تحديد بعدها بمسافات عن مواقع ثابتة معينة أو ظواهر جغرافية ثابتة ، أي دراسة الموقع المكاني بالنسبة للمناطق المحيطة والأجزاء المجاورة .

وعلى هذا الأساس يمكن دراسة موقع مدينة طرابلس من ناحية موقعها الفلكي وقد تمت الإشارة إليه في الجانب النظري لهذه الدراسة من خطة البحث في تحديد المجال المكاني ، وأما من ناحية موقعها الجغرافي أو الإقليمي و الذي يهم في هذه الدراسة ، لما له من أثر وتأثير على نموها وتطورها إذ يمثل الموقع الجغرافي الفعّال الذي يحمل في مغزاه مغزى الموقع النسبي أي بالنسبة لما حوله من ظواهر بشرية أو مدنية تتجلى بوضوح في موقع مدينة طرابلس كمدينة أولى في ليبيا ، ولذلك سوف تتم دراستها وفق ثلاثة أبعاد ومُعطيات هي : مُعطيات الموقع الاستراتيجي ، ومُعطيات الموقع الحضري ، ومُعطيات الموقع الطبيعي.

فيما يختص بمعطيات الموقع الإستراتجيي: فأن مدينة طرابلس مثلت ولازالت تمثل دور الحاضرة الكبرى والمدينة الأولى للبلاد حيث تتركز بها طبقة وظيفية عليا من حيث نوع ومستوى وحجم الوظائف والخدمات بالنسبة إلى باقي التجمعات الحضرية بالبلاد ، حيث يوجد بها أغلب الأنشطة الخدمية والإدارية والمؤسسات ذات الأهمية الوطنية والإقليمية والقومية ، وهذا مما لاشك فيه ساهم في زيادة الضغط على المدينة ، كمدينة ذات مميزات جاذبة للهجرة إليها داخلياً وخارجياً ، حيث مثلت مدينة طرابلس وجهة أكثر المهاجرين الباحثين عن فرص عمل وصولاً إلى حياة أفضل ومستوى معيشي أكثر رخاءً من أبناء البلاد خاصةً من هم من الإقليم الشمال الغربي، إضافةً إلى من يأتي من الخارج من أيد عاملة يتم الاستعانة بهم في تنفيذ المشاريع الاقتصادية في الدولة منذ بداية فترة الستينات وحتى الوقت الحالي.

أما فيما يتعلق بمُعطيات الموقع الحضري : فإنها تنحصر في تلك الظروف الجغرافية التي ساعدت على قيام هذه المدينة وتوسعها إلى أن أصبحت بمرور الزمن مكاناً حيوياً من الناحية السياسية والإدارية والاقتصادية في البلاد ، وفي الوقت الحالي تعد أكبر المُدن الليبية من حيث السكان ودرجة التحضر ، كما تعد من أُمهات المدن في الوطن العربي و من بين أعرقها نشأةً ، ولا يقل موقعها عن مواقع المدن الأخرى فقد اعتمدت مدينة طرابلس في نموها وتطورها على موقعها الساحلي إذ وَجهت مُنذ نشأتها نحو مياه البحر منذ العهد الفينيقي وما توالى عليها من مستعمرين بحيث تم إحاطة المدينة بسور لحمايتها من الأعداء مما أوقف نموها داخل السور دون خارجه ، شأنها في ذلك شأن المدن القديمة وظلت تنظر إلى هذا المسطح المائي أكثر من نظرتها إلى البر الذي لم يلتفت إليه بصورة جدية إلا بعد الاحتلال الإيطالي عندما رأي هذا المستعمر أنه لا سيطرة له على المدينة بدون التحكم في ظهيرها ، وبذلك أخذت كثافة شبكة المواصلات البرية تُشيد والنزعة الاستعمارية تنمو وتزداد مما أوجد ما يُعرف بالمدينة المستعمرة داخل السور الثاني ، هذا بالإضافة إلى ما مثله سكان البلاد من كثافة سُكانية خارج السور الثاني نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل ، والذي زاد من وطأة هذه الهجرة اكتشاف النفط في البلاد سنة 1958م ، وبدء العمل في استخراجه مع بداية الستينيات مما أوجد فرص عمل استقطبت السكان المزارعين من أراضيهم الزراعية للبحث عن حياة أفضل في ظل المدينة ، والذي شجع على هجرتهم سهولة المواصلات من ناحية وانخفاض منسوب المياه الجوفية في مناطقهم الزراعية من ناحية أُخرى ، هذا بالإضافة إلى ماصاحب اكتشافات النفط من إنشاءات وحركة بناء وتعمير للمدينة مستهدفةً بذلك خدمة السكان والرفع من المستوى المعيشي لهم ، و ذلك بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمية في محاولة لاستيعاب الضغط السكاني والتخفيف منه على أُسس تخطيطية وبرامج تنموية منظمة ومُخطط لها

وبخصوص مُعطيات الموقع الطبيعي والتي تضُم مجموعة عناصر تُساعد على قيام المُدن ونموها ، تأتي في مُقدمتها توفر مصادر المياه العذبة والمناخ المُناسب والتربة الخصبة ، وسهولة المواصلات وإمكانية الامتداد والتوسع للمدينة بمرور الوقت وبزيادة السكان ، فمدينة طرابلس يمكن القول إن هذا البُعد بجميع مُعطياته السابقة قد استوفت المدينة شروطه مما أدى وساعد على نموها وتطورها ، فنواة مدينة طرابلس الأولى كانت عبارة عن تجمع بشري صغير ساعد على استقراره ظروف موقعها في منطقة سهل الجفارة الذي اشتهر بتربته الخصبة وبوفرة المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض التي تخرج في بعض المناطق

من المدينة إلى سطح الأرض في شكل عيون طبيعية حتى عُرفت المنطقة الغربية لمدينة طرابلس بمنطقة العيون (سوق الثلاثاء القديم) ، بالإضافة إلى غزارة الأمطار بالسهل ساعدت على جعل المخزون الجوفي للمياه مُتجددا ومستمرا ، بالإضافة إلى المياه المتسربة من مجرى وادي المجينين الذي يشق مساره غرب المدينة متجها نحو مصبه في البحر ، هذا كله ساعد على قيام نشاط زراعي كبير ساهم في رفع الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة للسكان بها ، وقد استمر هذا النشاط الزراعي عماد اقتصاد المدينة حتى عهد قريب من نهايات القرن العشرين ، نتيجة لاكتشاف النفط بالبلاد ونضوب المخزون الجوفي من المياه الصالحة للشرب وتداخل مياه البحر معها نتيجة للاستنزاف الشديد للمياه الجوفية لتلبية حاجة السكان المتزايدة ، كما أن وقوع المدينة على ساحل قليل التعاريج وما يكونه برزخ طرابلس الذي استفادت منه المدينة ملاحياً وطبيعياً ، حيث أصبح أكبر موانئ البلاد حتى الوقت الحاضر ، وجعل من مدينة طرابلس بوابة أفريقيا على دول ساحل البحر المتوسط فهو يمثل مُلتقى طرق المواصلات البرية والبحرية في المنطقة ، وذلك لما تميز به هذا البرزخ من مميزات بحرية حمته من التيارات البحرية الشمالية الغربية التي تتمثل في الطرف الجنوبي للتيار البحري المار من مضيق صقلية إلى خليج مفتوح من ناحية الشرق ، حيث لا توجد تيارات بحرية ذات خطورة تُذكر[4].

ب ـ الموضع :-

تمثل الملامح الطبوغرافية أحد الأُسس الهامة عند الاختيار الأول لموضع المدينة، حيث يتضح أثرها بشكل خاص وواضح عندما تنمو وتمتد بسرعة في اتجاه دون آخر أو تتوقف تماماً استجابةً لوجود عوائق طبيعية تحول دون الامتداد والتوسع في اتجاه معين ، فالموضع يعني ذلك الحيز من سطح الأرض الذي تشغله المدينة ، له مميزات طبوغرافية خاصة به ، فمن خصائص الموضع أنه شديد المحلية فلكل مدينة جوانبها ومميزاتها الموضعية الخاصة بها والتي سببت في نشأتها وأثرت في نموها وتطورها، وينطبق ذلك على نشأة مدينة طرابلس ونموها الذي أخذ الشكل النصف دائري تقريباً في الوقت الحاضر استجابةً لوجود ظاهرة جغرافية طبيعية حددت شكلها العام ـ المدينة ـ ووقفت حائلاً دون نموها في جميع الاتجاهات متمثلاً ذلك في وقوع المدينة على ساحل البحر من ناحية الشمال .

و'يعتبر الموضع الذي قامت عليه مدينة طرابلس منذ بدايتها الأولى من بين أحسن المواضع الاستراتيجية في منطقة سهلية مُنبسطة اشتهرت بأنها أخصب المناطق الزراعية بليبيا تميزت بسهولة المواصلات وانعدام التضاريس الوعرة التي ساعدت على سهولة امتداد المدينة وتطور نموها الأفقي شرقاً وغرباً وجنوباً بشكل أسرع مما كانت عليه في بداية نشأتها ، إذ كانت المساحة الإجمالية للمدينة حتى بداية القرن العشرين حوالي 40 هكتارا لتصل إلى حوالي 16741 هكتار[5]مع نهاية القرن، كما ساهم وقوعها على البحر المتوسط ووجود البرزخ في نموها اقتصادياً وجعل منها أكبر الموانئ الليبية والتي جعلت المدينة مُلتقى لطرق المواصلات البرية والبحرية ونافذة مفتوحة على ساحل البحر المتوسط للتبادل التجاري بينها وبين جاراتها من الدول وإقليمها ، فموضعها المتوسط أعطاها مميزات الجذب والنمو بشكل سريع

ج ـ الظروف المناخية :-

'يعد المناخ أحد أهم العوامل الهامة والمؤثرة في نشأة المدن أو العمران البشري ، فالمناخ المُناسب حدد موقع المدينة منذ أقدم العصور ، إذ أن الاعتدال في الحرارة ووفرة الأمطار كانت دائماً مطلباً للاستقرار البشري بما ينطوي عليه من عطاء الطبيعة المتمثل في غزارة الإنتاج الزراعي ، حيث كان الاستقرار الزراعي أول أشكال الاستقرار البشري والذي تطور بمرور الوقت وبزيادة كثافة السكان من قُرى صغيرة إلى مدن.

وموقع مدينة طرابلس على بروز داخل البحر جعلها ذات مناخ مُعتدل ، ذلك لوقوعها داخل تأثير مناخ البحر المتوسط الذي يتميز باعتدال درجات الحرارة ، إذ يبلغ معدل درجات الحرارة السنوي حوالي 20.6 درجة مئوية ، ويمثل شهرأغسطس أشد أشهر السنة حرارةً وأكثرها برودة شهر يناير إذ تبلغ درجة حرارتها على التوالي 27.9° م ، 14.4° م ، كما يتميز المناخ بارتفاع معدل الأمطار السنوي نسبياً إذ تبلغ 338.8 ملليمتر ، أما فيما يتعلق بالرطوبة النسبية فيصل معدلها إلى 66.07% وتسود الرياح الشمالية الشرقية صيفاً ، والرياح الجنوبية الغربية في فصلى الشتاء والربيع[6]

2ـ الخصائص البشرية :

تعتبر مدينة طرابلس كغيرها من المدن الكبرى التي شهدت نمواً حضرياً سريعاً وزيادة مستمرة في عدد سكانها بسبب الهجرة و الزيادة الطبيعية لما تميزت به من معطيات جعلتها قطب جاذب للسكان ساعد على نموهم وتطورهم الحضري فقد برزت المدينة منذ بداياتها الأولى كمركز لمعظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكمركز إشعاع ثقافي ومنطقة تجمع المؤسسات والهيئات والخدمات العامة والنشاطات التجارية وغيرها من مظاهر الحياة الحضرية.

---

4 على الميلودى عمورة ، طرابلس ومعمارها الإسلامي ، دار الفرجاني ، طرابلس / ليبيا 1993 ، ص25

5 علي الميلودي عمورة مرجع سابق ص 27 .

6 انتصار الزنان ، الزحف الحضري على الأرا ضي الزراعية وعوامله الجغرافية والاجتماعية ودوافعه الاقتصادية وواقع مخطط مدينة طرابلس(رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الآداب – جامعة ا طرابلس ، طرابلس ،2002 م،ص 37 .

فقد تركز بها نسبة كبيرة من سكان البلاد بلغت في سنة 1954م حوالي 15.6% من جملة السكان الليبيين و 15% لجملة السكان ككل، ليصل فى تعداد 1973م إلى 26.6% لإجمالي السكان الليبيين وينخفض الى 15.5 % في سنة 1995 م نتيجة لنمو عدد من المراكز الحضرية الأخرى بالبلاد .

ومن خلال الجدول "2" الذي يبين نسبة لسكان مدينة طرابلس من إجمالي السكان "لبيين وغير ليبيين" يتضح لنا أنه خلال تعداد 1973م قد ضمت المدينة أكبر نسبة وذلك راجع إلى التطورات والتحولات التي شهدتها البلاد من تطور اقتصادي باكتشاف للنفط وما شهدته المدينة على إثره من نهضة اقتصادية واجتماعية وعمرانية، شجعت الكثير من السكان على هجرة مناطقهم الزراعية والاتجاه نحو المدينة لما تمثله المدينة من فرص عمل لهم للوصول إلى مستوى معيشي أفضل، بالإضافة عودة السكان الذين كانوا قد تركوا البلاد وإثناء الاحتلال وإذ كانت أكبر نسبة لهم متجهة نحو المدينة الأولى.

وبدراسة تطور اعداد السكان بمدينة طرابلس نلاحظ من خلال الجدول "3" أن سكان مدينة طرابلس قد تضاعف 52.8 مرة من بداية القرن العشرين حتى سنة 2006م، ففي سنة 1900 كان عدد السكان حوالي 24000نسمة، تضاعفوا بنحو ثلاث مرات، تقريباً حتى سنة 1930م إذا وصل عددهم 72000نسمة بمعدل نمو سنوي 1.5%، وإلى 162952 نسمة في سنة 1954م، وليقتربوا من ربع مليون نسمة بعد عشر سنوات بتعداد 1964م إذ وصل العدد إلى 279650نسمة وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 5.2%، ثم ليصلوا إلي نصف مليون نسمة بتعداد 1973م، و ليقتربوا قريباً من حاجز المليون نسمة بتعداد 2006 م، بمعدل نمو سنوي 2.4%، وقد تضاعف سكان المدينة حوالي ثماني مرات تقريباً في الفترة ما بين 1954. 1995 م وذلك خلال ثماني و أربعين سنة بمعدل تضاعف مرة واحدة لكل ستة سنوات.

جدول " 2" نسبة سكان غير ليبيين بمدينة طرابلس ونسبة سكان مدينة طرابلس لإجمالي السكان الليبيين.

السنة	السكان الليبيين بطرابلس	السكان الأجانب غير الليبيين بطرابلس	سكان غير الليبيين بليبيا	النسبة%	إجمالي السكان الليبيين	%
1973	546892	69142	196865	35.1	2052372	26.6
1984	692759	68729	400328	17.1	3237160	21.4
1995	860088	61667	406916	15.1	5517202	15.5
2006	882440	66872	359540	18.5	5657692	15.5

المصدر :- التعدادات العامة للسكان 73 ، 84 ، 95 ، 2006

جدول "3" تطور عدد سكان مدينة طرابلس ومعدلات النمو السنوي، لسنوات 1930-2006 م.

السنة	عدد السكان	حجم الزيادة	فرق السنوات	معدل النمو السنوي
1930 **	72000	48000	30	1.5
1954 ***	162952	90952	24	1.4
1964	279650	116698	10	5.2
1973 ****	485273	205623	9	1.0
1984	670084	184811	11	1.2
1995	860088	190004	11	0.9
2006	949312	89224	11	0.9

المصدر **هنرى بكودي أعسطين، سكان ليبيا، ترجمة خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، 1974م، ليبيا ص 63-86

*** بلدية طرابلس في مائة عام.ص55

**** التعدادات العامة للسكان 1973 – 1995- 2006 م .

أ ـ الزيادة الطبيعية:

بما أن الزيادة الطبيعية هى الفرق بين المواليد والوفيات وهى تقدر إما عددياً أو نسبياً أي بمعنى أن تكون بالنسبة لمجموع السكان على أساس زيادة لكل مائة أو لكل ألف شخص من إجمالي السكان ذلك لسنة معينة ، ويعتبر معدل الزيادة الطبيعية من المقاييس البسيطة لمعرفة نمو السكان سنوياً.

وبالنسبة لمدينة طرابلس فقد شهدت فى فترة بداية خمسينيات القرن العشرين معدلات منخفضة للزيادة الطبيعية استمرت حتى سنة 1955م ، كانت ناتجة عن ارتفاع معدل المواليد قابله ارتفاعاً بمعدلات الوفاة بصورة كبيرة ، وذلك لما تميزت به هذه الفترة من تخلف اقتصادى واجتماعى للمدينة نتيجة لما كانت تقاسيه تحت وطأة الاستعمار .

أما بالنسبة للفترة التالية الممتدة من سنة 1960م وحتى سنة 1970م فقد تميزت إجمالاً بارتفاع لمعدلات الزيادة الطبيعية بمتوسط بلغ 28.8 فى الألف إذ تميزت أساساً بارتفاع معدلات الخصوبة خاصة وإن سكان المدينة في هذه الفترة في غالبيتهم سكان وافدون من الأرياف والمناطق الزراعية ومن سمات هذه الشريحة كما هو معروف ارتفاع معدل الخصوبة بينهم والناتجة عن انخفاض سن الزواج وتفضيلهم لأحجام الأسر الكبيرة ، كما شهدت هذه الفترة أيضا انخفاضاً نسبياً فى معدلات الوفاة نتيجة للتحسن النسبي للرعاية الصحية حيث بلغ أعلى معدل للزيادة الطبيعية لهذه الفترة 56 فى الألف.

أما بخصوص الفترة التالية الممتدة من سنة 1971 وحتى سنة 1981م فقد تميزت ايضا بارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وخاصة للسنوات من 1973 حتى سنة 1975م ، على الرغم من ارتفاع معدلات الوفاة بهذه الفترة الا أن معدلات الخصوبة فاقتها بكثير بحيث جاءت نتائج الزيادة الطبيعية مرتفعة جداً ، حيث بلغ متوسط الزيادة حوالي 44.1 فى الألف ، وقد مثلت سنة 1975م أعلى معدلات زيادة طبيعية بلغت 68.6 فى الألف.

أما خلال العشرين سنة التالية فيلاحظ أن معدلات الزيادة الطبيعية تميزت بالانخفاض النسبى نوعاً ما بحيث وصل إلى أدنى معدل 10.2 في الألف ، نتيجة لانخفاض معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات لما أمتازت به هذه الفترة من ارتفاع لمستوى الرعاية الصحية وانتشار الوعي الصحي والاجتماعي بين المواطنين ونتيجة لانخفاض معدلات الزواج الذي بدوره يفسر انخفاض الخصوبة هذا من ناحية ، وارتفاع مستوى التعليم من ناحية ثانية ، فمن المتعارف عليه والذي كان كنتيجة من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسات الديمغرافية أن معدلات الخصوبة تقل بين فئات المتعلمين بدرجات متفاوتة عنها لدى الفئات التي يكون فيها مستوى الأمية عاليا حيث أصبح الاتجاه نحو تكوين الأسر صغيرة الحجم هو السائد .[7]

ب ـ الكثـافــة : -

الكثـافة هـي محصلـة العلاقـة النسبية بين الإنسان والأرض ، أي أنها تعبر عن الحيز المكاني للإنسان ، والكثافة تختلف باختلاف المناطق من كونها ريفية أو مدنية ، فمن المعروف أن الكثافة ترتفع في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية ، أي أن هناك علاقة عكسية بين عدد السكان والحيز المكاني لهم فكلما زاد عدد السكان قل نصيب الشخص الواحد من هذا الحيز ، ومنطقة الدراسة تُعد من المناطق التي تتميز بارتفاع كثافتها السكانية ، وذلك لما مثلته من منطقة جذب سكاني في بدايات نشأتـها ، إضافـةً إلى ارتفـاع مُعدل الزيـادة الطبيعية. ومن خلال الجـدول (5) يُلاحظ أن الكثافة العامة لمدينة طرابلس ارتفعت من 1515.7نسمة/كم^2 سنة 1930 م ، إلى 16948.4 نسمة/كم^2 سنة 1964م ، ويرجع ذلك إلى زيـادة عدد السكان ونموهم بسبب تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، إضافـةً إلى الهجرة والزيادة الطبيعية و انخفضت إلى حوالي 6517.7 نسمة/كم^2 سنة2006 م.

جدول (5) الكثافة العامة لمدينة خلال الفترة من1930 - 2006

السنة	1930*	1964	1984	1995	2006
عدد السكان	72000	279650	670084	860088	949312
المساحة	4.75	16.5	85.13	134.27	145.65
الكثافة	**1515.7**	**16948.4**	**7871.30**	**6405.66**	**6517.7**

المصدر :- من عمل الباحثة استنادا إلى :

* هنرى يكودى اغسطيني،ترجمة خليفة التليسي،سكان ليبيا، مرجع سابق ، ص61:111

** التعدادات العامة للسكان بلدية طرابلس سنة 1973م ،1984م 1995 - 2006 م

- الكثافة للسنوات 54-1964م طرابلس المركز مع حي الأندلس .

المبحث الثاني : ـ مدينة طرابلس النشأة والبعد التاريخي :-

إن الدراسة التاريخية للمدن تعد أحد الاتجاهات في دراسة المدينة ، وذلك لعدة أسباب واعتبارات منها: إن الكثير من العوامل والأسباب والنتائج لا يمكن استخلاصها إلا من التاريخ ، إذ يصعب فهم المدينة المعاصرة دون الرجوع إلى خلفيتها التاريخية للوقوف على ظروف نشأتها ونموها ومقومات استمرارها وتطورها وبقائها منذ أقدم العصور إلى الوقت الحاضر وفهم ما تعرضت له من خلال تاريخها.

ومن هنا فإن أي محاولة لدراسة تطور و نمو الرقعة الحضرية للمدن لا يمكنها إغفال الجانب التاريخي لها لتتبع نمو استعمالات الأرض بها و التغيرات التي طرأت عليها عبر مراحل نموها حتى وصولها الى الشكل الحالي .

ويمكـن تقسيم مـا مـرت بـه المدينـة مـن عمـران إلى مراحـل تـاريخيـة وفقاً لـما شهدتـه مـن تطـور ونمـو إلى ثلاث مراحل وهى :-

[7] معدلات الزيادة الطبيعة من حساب الطالبة استنادا على الإحصاءات الحيوية

أ ـ مدينة ما قبل الصناعة (المدينة القديمة) :-

إذا كانت المرحلة الأولى في نشأة المدينة على ربوة ذات انحدار تدريجي نحو البحر في تداخل معه على شكل لسان من اليابس كوّن خليجها ـ قد شكلت النواة الأولى للمدينة ـ فإن الفضل يعود إلى من بناها واختارها لتكون في ذلك الموضع الذي جذب إليها بمرور الزمن عدداً كبيراً من السكان ، ونظراً لما تمتاز به من أراض خصبة وما عرفته بمينائها من اقتصاد مزدهر اكتسبت منه ميزات خاصة حتى أصبح من أهم بوابات أفريقيا على ساحل البحر المتوسط وأكبر موانئ شمال أفريقيا وأكثرها أهمية وحيوية .

و'تعد مدينة طرابلس من المدن العريقة التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ القديم إذ يرجع تاريخ نشأتها إلى حوالي 3000 سنة ، ولا يزال الرأي الراجح أن الفينيقيين هم من أنشأها في القرن السابع قبل الميلاد ، وذلك أثناء معاملاتهم التجارية مع أسبانيا حيث كانوا يمرون بالشواطئ الليبية ويقصدونها للتزود بالمؤونة والتماسا للأمن ، وإن كان تاريخها يعود إلى أقدم من العهد الفينيقي بقرون عدة ليبقى من أنشأها غير معروف ويبقى اعتبارها مدينة فينيقية النشأة هو الراجح ، وهم الذين أطلقوا عليها اسم ملكارت Melcort ونسبوها إلى معبودهم ملك الأرض ، وعلى الرغم من اعتبار أن الفينيقيين هم أول من استوطنوا هذه المدينة إلا أنهم لم يهتموا بعمرانها فلم تذكر المصادر التاريخية أي نشاط عمراني لهذه الفترة من الزمن ، وإنما اكتفوا بصيانة المباني الموجودة والمُشيدة من قبل السكان المحليين[8]*(داخل الميناء البحري الموجود شمال شرقي المدينة قريباً من محلة باب البحر[9]، بينما كان اهتمامهم مُنصباً على تجارتهم البحرية وصيانة سفنهم .

وحتى في العهد الروماني لم تحظ المدينة بالمكانة التي حظيت بها مدينتا لبدة وصبراته الإ من الناحية العمرانية ، حيث شهدت هذه الفترة إعادة تخطيط المدينة على الطراز الروماني على أيدي مهندسين رومانيين ، وقد تم إحاطة المدينة بسور من جهاتها الثلاث الشرقي والغربي والجنوبي ولكن مع هذا ظلت الحركة العمرانية محدودة داخل أسوار المدينة ومقتصرة على بعض المباني الحكومية والإدارية وبعض المنازل الخاصة وبتولي سبتيموس سفيروس الحكم سجلت المدينة اعترافاً تاريخياً بقيمتها السياسية والإدارية حيث اكتسبت مكانتها المرموقة كمدينة أولى للبلاد منذ ذلك العهد وحتى الآن ، وذلك لأهمية موقعها الذي تنبه له سبتيموس سفيروس فقرر نقل العاصمة السياسية لليبيا الرومانية من مدينة لبدة إلى مدينة طرابلس (أويا) ثم تغير اسمها من أويا إلى Tripolis وشهدت المدينة في عهده تطوراً وازدهاراً كبيراً .

إلا أن هذا النمو شهد فترة من الاضمحلال والخراب ، وذلك عندما تعرضت المدينة لهجوم الوندال سنة 426 م الذي استمر حكمهم لها مدة أربع وثلاثين سنة فقد تعرضت المدينة خلال هذه الفترة إلى ألوان من التخريب والتدمير في منشآتها العمرانية ، كما تعرض سكان المدينة لحركات النهب والسلب وانتشار الأمراض المُعدية وهجرة بعض سكانها .

ومن بعدهم جاء البيزنطيون الذين لم تشهد المدينة في عهدهم أي نشاط عمراني يُذكر غير اهتمامهم بتحصين أسوار المدينة بالرغم من أن حكمهم لها استمر 199 سنة بل على العكس من ذلك شهدت المدينة في عهدهم هجرة بعض سكانها لعدم استتباب الأمن وانتشار الأمراض وركود الحياة التجارية ، ولكن ظروف المدينة تغيرت بوقوع المدينة تحت الحكم العربي الإسلامي حيث فتحها المسلمون بقيادة عمرو بن العاص سنة 642م ، وقد استمرت المدينة تحت الحكم العربي طيلة تسعة قرون ، شهدت خلالها المدينة حركة عمرانية كبيرة داخل أسوار المدينة ، وقد شملت حركة العمران هذه ازدياد عدد المنازل والمتاجر والأسواق والمساجد مما أدى إلى ازدهار حركة التجارة داخل المدينة التي جذبت إليها السكان وازداد عددهم داخل المدينة ، وانتهت فترة الحكم العربي بالاحتلال الأسباني سنة 1510 وحتى 1530م ، وبعدها أصبحت طرابلس تحت سيطرة فرسان القديس يوحنا حتى سنة 1551ف لتشهد المدينة خلال هاتين الفترتين فترة ثانية من الاضمحلال والتخريب والتدمير ، مما أدى إلى انخفاض عدد السكان بالإضافة إلى سوء أحوالهم المعيشية نتيجة للدمار الذي لحق بالمدينة ، إذ يذكر ديتوسين[10] أن عدد سكان المدينة في بداية الاحتلال الأسباني كان يقرب من عشرة آلاف نسمة ثم انخفض هذا العدد إلى ستين أسرة عربية .

وبعد هذه الفترة مرت المدينة بفترة الحكم العُثماني بمرحلتيه الأولى والثانية وإن كانت المرحلة الثانية قد شهدت فيها المدينة تطوراً عمرانياً كبيراً عكس المرحلة الأولى التي اقتصر فيها نمو المدينة على بناء بعض المنازل والمساجد والاهتمام بالنشاط التجاري مع وسط أفريقيا .

أما المرحلة الثانية فتعد نقلة لمدينة طرابلس ونقطة تحول لها في تخطيطها ، حيث تم وضع ما يعرف بنظام البلديات سنة 1870م [11]، والذي لم يكن معروفاً قبل هذا التاريخ إذ كان هناك ما يُعرف بنظام السلطات المحلية يرأسه شيخ البلد وهي التي كانت تقوم مقام البلدية وكان من مهامها الإشراف على شؤون المدينة وما يتصل بها من مرافق عامة، إلا أن نظام البلدية كان أكثر شمولاً في الاهتمام بشؤون المدينة حيث كان مجلس البلدية يضُم في عضويته رجالا ذوى اختصاصات مماثل لما هو عليه الآن بحيث يكون هناك تخصص في تولي المهام المتعلقة بشؤون المدينة الخدمية والصحية والتعليمية .

---

8)*(السكان المحليين ربما يقصد بهم الفينيقيين الذين ربما استقروا في المدينة أثناء ترددهم عليها قبل أن تصبح المدينة ولاية فينيقية

9 مدينة طرابلس في مئة عام ، 1870-1970 م ،ص50

10 خليفة التليسي ، حكاية مدينة ، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ، طبعة ثانية 1985 ، ص 72

11 نفس المرجع ، ص 72

وكنتيجة للمساحة الصغيرة التي تشغلها مدينة طرابلس منذ قرون طويلة مقارنة مع حجم السكان الكبير فهذه المساحة لا تتناسب مع حجم ذلك التوسع العمراني الذي تتطلبه حاجة الأعداد المتزايدة من السكان والتي تتزايد مع مر السنين حتى وصل إلى ثلاثين ألف نسمة في أواخر العهد العُثماني الثاني ، وكنتيجة لكل هذا كان التفكير في إيجاد متنفسً لحركة عمرانية تستوعب خطط التنمية التي تتناسب وزيادة عدد السكان المطردة أمرا ضرورياً ، وبذلك تم الاتجاه إلى تكريس جهود البناء والتعمير خارج أسوار المدينة القديمة - أو ما يسمى بالمنشية -[12] (*)اتجاهاً رسمياً حيث تم هدم أجزاء من السور حول المدينة لينمو العمران وبشكل مطرد نتيجة للجهود المتواصلة التي بذلها الولاة العُثمانيون في العهد العُثماني الثاني ، حتى وجدت نهضة عمرانية وتقدماً كبيراً في مجال توفير الخدمات الاجتماعية العامة[13] ، حيث تم إنشاء المدارس الصناعية والفنية وإنشاء المستشفيات والمحاكم والمطاعم الشعبية والدكاكين ومد المدينة بالمياه العذبة الصالحة للشرب ، والذي مثل أكبر مشروع خططت له بلدية طرابلس في ذلك العهد ، إذ كان السكان يعتمدون على مياه المطر التي تتجمع في الصهاريج الموجودة بالبيوت لسد حاجتهم من مياه الشرب التي كانت لا تكفيهم حتى بداية الموسم الثاني من الأمطار بحيث كانوا يشترون الماء من الباعة المتجولين الذين بدورهم كانوا يجلبونها من الآبار العذبة في الساحل والمنشية ، وقد بدىء في تنفيذ المشروع سنة 1871م من بئر أبى مليانة الذي يبعد عن طرابلس مسافة كيلومترين ونصف ، وذلك بواسطة أنابيب معدنية وقد أُنشئت خزانات لاستقبال المياه بالقرب من (باب الخندق) بمدخل سوق المشير لتجميع المياه[14] والتي تم ربطها بحنفيات عامة داخل المدينة ، بالإضافة إلى جلب المياه من آبار عين زاره بعد ذلك ، كما تم في هذا العهد إدخال بعض مظاهر التمدن الغربي ونتاجاً لثورتها الصناعية للأخذ بأسباب التقدم العلمي حيث تم إنشاء خطوط هواتف وتوفير نظام الإبراق ، كما تميزت مباني هذه الفترة بطابعها العصري والمتقدم والذي روعيت فيه مناهج التخطيط العمراني الحديث ، وبلغ عدد السكان مع نهاية هذه الفترة حوالي 30000 نسمة منهم 19500 مسلم ، أما البقية فتتألف من جنسيات مختلفة ، كما كان يوجد داخل المدينة بعض المنشآت التي تمثلت في 29 مسجدا وخمس كنائس وسبع معابد يهودية ، و28 مدرسة مختلفة المستويات ، وحوالي 1019 متجرا ، ومقاه ومخابز وفنادق ولا يزيد عدد الأخيرة عن 14 فندقا ، والغالبية من المنشآت هي من المساكن التي لم يزد عددها عن 2453 مسكنا[15]

وحدود هذه المدينة توضحها الخريطة (2) المتمثلة بالمناطق من المحلة الأولى حتى المحلة الثامنة ويستثنى من ذلك المحلة الخامسة والسادسة في بعض أجزائها ، وإن كانت أيضا نتاج تلك الفترة حيث تشكلت النواة الأولى لهذه المحلة والتي تُعرف اليوم حسب التقسيم الإداري بمحلة (المسيرة الكبرى) ، إذ تم إنشاء مركز أمني محلي وشُيدت العديد من المباني للمرافق العامة بها ، إضافةً إلى نقل النشاط التجاري من داخل المدينة القديمة إلى ما يُعرف بمنطقة سوق الثلاثاء القديم .

ب - المدينة المستعمرة :-

عندما أحتل الاستعمار الإيطالي البلاد حاولوا أن يطبعوها بطابعهم على اعتبار أنها الشاطئ الرابع لهم ، وبذلك عملوا على بناء مدن خاصة بهم على أساس من أساليب التخطيط الحديثة على النمط الموجود بمدنهم الإيطالية - أو ما يعرف بالطراز الأوروبي - خاصةً في مدينة طرابلس لما تمثله كعاصمة سياسية للبلاد ، كانت البداية بإعادة تصميم منطقة المنشية وفق سياسة تخطيطية شملت أعمال المسح وإعداد الخرائط السطحية الخاصة بالمدينة لمساحة من الأرض حول المدينة القديمة تقدر بحوالي 3000 هكتار تم إحاطته بسور على امتداد 11.5 كم وجعلت له - السور – اثنتي عشرة بوابة سميت بأسماء وجهتها ، فكان باب قرقارش في أقصى الغرب من الجهة الملاصقة للبحر ثم تتابعت البوابات في اتجاه الجنوب ثم الشرق ، فكان باب قرجي و باب العزيزية وباب عكارة وباب بن غشير وباب سيدي المصري وباب عين زاره وباب أكواش الجير (باب زناته) وباب ترهونه وباب تاجوراء وباب العمروص وباب الملاحة في أقصى الشرق كما هو مبين بالخريطة (2) ، ليكون هذا السور محدداً للمدينة الإيطالية الحديثة التي أُقيمت من أجل استيطان الآلاف من الإيطاليين المهجرين إلى ليبيا - في الوقت الذي ظل فيه الليبيون يعيشون على هامش الحياة يعتصمون بمساكنهم القديمة حيث لا توفر لهم أبسط

مستلزمات الصحة والسلامة - وقد تميزت هذه المدينة بشوارعها الواسعة والتي من أهمها شارع عمر المختار وشارع 24 ديسمبر وشارع امحمد المقريف وشارع ميزران وشارع الوادي وغيرها، وهى تمتد من وسط المدينة عند ميدان الشهداء في شكل إشعاعي ساعد على ظهور المدينة المستعمرة وامتدادها من باب المدينة القديمة في جميع الاتجاهات ومنها تم تحديد الشكل التخطيطي لمدينة طرابلس و أعطاها الشكل الإشعاعي - ولتصطف على جوانبها المباني الإدارية والسكنية التي امتازت بارتفاعها الذي يصل إلى سبعة طوابق ، وقد تم مراعاة طبيعة المدينة القديمة عند تخطيطها ولذلك فقد قاموا بإعادة تصميم البيوت العربية والأسواق ليتماشى مع الطراز الإيطالي وهذا العمران ساعد على الاتصال بين المدينة القديمة والمدينة المستعمرة ، فنشأت الأحياء السكنية الأولى بمحلة أبي الخير ومحلة ميزران وجزء من محلة الظهرة وظهور الأسواق المتنقلة وإنشاء المشاريع العامة ونموها خارج المدينة ، حيث تم في اتجاه محلة قرقارش إنشاء منشآت زراعية وصناعية وبناء مبان سكنية للعمال الإيطاليين بها ، وقد

---

[12](*) المنشية كانت تطلق على كل المناطق الممتدة حول المدينة القديمة وتحديداً من قرقارش غرباً حتى أبي ستة أو شهداء الشط النوفليين شرقا .

[13] نجم الدين الكيب ، مدينة طرابلس عبر التاريخ ، مصدر سابق ،ص107 .

[14] نجم الدين الكيب ، المصدر نفسه، ص 108 .

[15] الدولة الليبية ، بلدية طرابلس في مائة عام 1870-1970 م ، ص 51 .

صاحب هذا التغير زيادة في مساحة المدينة وعدد السكان وذلك بازدياد عدد المهاجرين الإيطاليين – الزيادة في أعداد السكان - والذي أوجد مشكلة توفير مياه الشرب وذلك بزيادة الضخ باستعمال الآلات الحديثة.

كما اتجهت المخططات الإنشائية في هذا العهد إلى توسيع ميناء طرابلس ليستقبل السفن ذات الأحجام الكبيرة ، كما تم إنشاء معرض طرابلس الدولي على منطقة واسعة تمتد بين سوق الثلاثاء القديم ومحطة سكة الحديد سابقاً وذلك سنة 1926م .

وعلى الرغم من هذا النمو والتطور الذي يعد كبيراً لمدينة حديثة النمو، إلا أن المخطط الذي وضع لم يتم إنجازه ليشمل كل المساحة المخططة ، إذ تم تنفيذ أقل من ربع هذه المساحة أي حوالي 475 هكتار.

وقد نتج عن ذلك أن المدينة الحديثة كانت في مخططها مُقسمة إلى منطقة تجارية مركزية شرقي المدينة القديمة ، ومنطقة سكنية تضم الشقق والفيلات للمهاجرين الإيطاليين وذلك حول المنطقة الأولى ، بالإضافة إلى سلسلة من المنتزهات والحدائق على طول الساحل المجاور للمرفأ ، كما شمل المخطط تكوين ثلاث مناطق صناعية الأولى كانت غرب المدينة القديمة مخصصة لصناعة التبغ والأثاث ومواد البناء (منطقة سوق الثلاثاء القديم) ، والثانية جنوب المدينة خصصت للأعمال الميكانيكية وورش وإصلاح السيارات ، والمنطقة الثالثة خاصة بالصناعات الزراعية كزيت الزيتون والمكرونة ودقيق القمح[16]

وعلى الرغم من أن الإيطاليين لم يقدموا شيئاً يُذكر لليبيين كشعب ، إلا أنهم أقاموا مشاريع عمرانية متطورة أعطت الكثير من الطابع المرغوب الموجود خارج المدينة القديمة ، كما أن نظام الشوارع القطرية وطبيعة الحدائق والمياه بمنتزهاتها هي ميزات هذه الفترة ، بينما بقيت المدينة القديمة يسكنها المهاجرون الليبيون من الأرياف وبعض السكان الليبيين الأصليين الذين لم يتركوها كغيرهم من السكان الذين هجروها إلى خارج البلاد أو إلى الضواحي بسبب قسوة مُعاملة الاستعمار.

وقد خلق التطور الذي أحدثه المستعمر في المدينة مع ما فيه من منشآت ومشاريع إضافةً إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت ترزح تحت وطأتها المناطق الداخلية (الريفية) ، فرصا اقتصادية لأعداد كبيرة من المهاجرين على الرغم من أن المناطق العمرانية كانت صغيرة في تلك الفترة وكانت حكراً على الإيطاليين حيث أقام عدد كبير منهم – المهاجرون – في أطراف المدينة ، وبمرور الوقت تكونت عند كل باب رئيسي من أبواب المدينة حول السور الثاني وحدات سكنية تألفت من أكواخ وزرائب وأخذت هذه الأحياء تتسع وأصبح كل حي من هذه الأحياء بمرور الوقت قرية متكاملة تشمل إلى جانب السكن أكواخا استعملت كمتاجر ومقاه وورش وغيرها، وأطلق على كل قرية من هذه القرى اسم تجمع يشير إلى الجهة القادم منها وأُضيف إليه كلمة كامبو أي بمعنى معسكر ، هناك معسكر باب تاجوراء عند المدخل الشرقي بمحلة الجهاد حالياً ومعسكر باب عكارة بمحلة باب السلام (عكارة) بالفرع البلدي أبى سليم عند المدخل الجنوبي ويمتد إلى الشمال الشرقي حيث يقع حي أبو سليم ، وكان كل معسكر يضم السكان الوافدين إلى المدينة من اتجاه معين ، وقد جرت أول محاولة حكومية للقضاء على أكواخ وأحياء الصفيح ، فبُنيت قرية خارج الأسوار شرقي باب تاجوراء (محلة الجهاد) تألفت من 500 وحدة سكنية نقل إليه جميع المهاجرين الذين كانوا يسكنون أكواخ الصفيح في الضواحي وصفت حينذاك أنها أفضل بقليل من الأماكن الأخرى ، حيث كانت كل وحدة عبارةكوخ حجري من النوع الحديث بُني على شكل مستدير رصفت أرضيته بالأسمنت وجعل له سقف من الاترنيت تراوح قطر الكوخ بين 3 أمتار وثلاثة ونصف المتر بلغ ارتفاعه حوالي مترين سُمي من قبل الليبيي(قربى)[17](*) بنيت في وسط هذه القرية منافع عامة من حمامات وحنفيات لمياه الشرب ثم ما لبث أن بُنيت أكواخ الصفيح مرة أخرى داخل هذه القرية ، وقد بلغ إجمالي سكان المدينة آنذاك حوالي 117582 نسمة منهم 20201 نسمة إيطالي و 78779 نسمة مسلمون ليبيون و 18579 يهوديا[18]

وقد استمر بناء أكواخ الصفيح وانتشارها حتى بعد خروج الإيطاليين وحلت محلهم الإدارة البريطانية سنة 1943 م وحتى بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هذه الأحياء ملجأً لكل باحث عن مسكن بل إنها زادت اتساعاً وامتداداً بعد بناء أعداد كبيرة من هذه الأكواخ للإيجار ، وذلك تلبيةً لحاجات أعداد كبيرة متزايدة من المهاجرين ، مما أدى إلى انتشارها حتى ما بين منازل المشاريع الحكومية على الرغم من الإنذارات الحكومية ، وساءت الأمور بدرجة أنها بنيت بين المساكن في المناطق الحديثة .

ج ـ المدينة الحديثة (مرحلة التخطيط الحضري الحديث) : -

يمكن اعتبار مرحلة التخطيط الحضري بمفهومه الحديث قد بدأت منذ سنة 1953م إذ مثلت هذه الحقبة فترة لنشأة التخطيط الحضري بليبيا بوجه عام وبطرابلس على وجه الخصوص ، إذ امتد العمران في المدينة في هذه الفترة وفق مخططات تم وضعها مُسبقاً لتتماشى مع تطور ونمو المدينة السريع حيث أخذت المدينة تتوسع نحو الغرب بمخططاتها لتشمل جزءا من منطقة حي الأندلس ، كما تم استكمال المخطط الذي وضعته الإدارة الإيطالية للمنطقة الشرقية للمدينة والذي يشمل منطقة النوفليين وما جاورها ، إلا أن هذه التوسعات العمرانية اقتصرت في مجملها على الجانب السكني فقط دون مُراعاة النواحي الجمالية للمدينة ، اى بتوفير حدائق وأحزمة خضراء كما صاحب هذه الفترة ظهور العديد من الأحياء الشعبية .

---

[16] ياسين الكبير ، المهاجرون في طرابلس الغرب ، معهد الإنماء العربي – بيروت ، طبعة أولى 1983 م ، ص39 .

[17](*) القربى : سميت (القربيات) بسبب اقتراب تلك الأكواخ من بعضها البعض ، نقل عن ، محمد العالم الراجحى ، محلة الظهرة 1939 – 1969 م ، دار الكتاب الوطنية – بنغازي ، طبعة أولى – 2004 م ، ص 35 .

[18] مصطفى التير ، اتجاهات النمو الحضري بالوطن العربى ، طبعة أولى- طرابلس ، 1995 م ، ص ، ص 112 ، 113 .

ومع بداية تصدير النفط في سنة 1963م وتحسن دخل الدولة وما نتج عن ذلك من تطور في مجال الخدمات والتي شملتها أول خطة إنمائية خماسية ، تمتد من سنة 1963م-1968م مددت إلى سنة إضافية حتى سنة 1969م ، والتي كانت بداية لتنفيذ مشاريع خدمية في مجال مرافق المياه والكهرباء والمجاري و المؤسسات التعليمية والصحية والمساكن الشعبية.

ومع زيادة الاكتشافات النفطية في البلاد وما رافقها من نشاط اقتصادي وارتفاع رأس المال القومي الذي أثر على مدينة طرابلس بصورة مُباشرة بالرغم من بُعد آبار النفط عن المدينة مئات الكيلومترات وذلك بتركز مكاتب الشركات النفطية بها أدى إلى تجمع وتوسع نشاطها في خدمات الإقامة كالفنادق والمطاعم وحركة الطيران ونشاط التجارة وتوسع نسبي في المباني الخاصة والمباني السكنية العامة ، وتركز نشاط القطاع الخاص في المصارف وحركة التجارة ، وقد أدى هذا التركز للنشاط العمراني الخاص ومركزية الإدارة بعد سنة 1963م إلى زيادة موجات الهجرة السكانية الباحثة عن عمل ومستوى اقتصادي أفضل إلى المدينة وبذلك توسعت رُقعة أحياء الصفيح حولها ، أدى إلى الزحف على المناطق الزراعية المجاورة لاستيعاب أعداد كبيرة من السكان وحل مشكلة الإسكان ، فامتد بذلك العمران إلى مناطق زراعية عديدة كالهضبة الخضراء وطريق السواني وحي قرجي وسوق الجمعة في شكل أحياء شعبية لم تكن في أغلبها مقبولة المظهر وكان مُعظمها يفتقر إلى المرافق الضرورية كالمجاري والمياه الصالحة للشرب.

وخُلاصة القول إن القدرات الإدارية والفنية في هذه المرحلة لم تستطع مجاراة النمو والتطور العمراني في العديد من المناطق داخل المدينة ، تمثلت في الأحياء الشعبية كمناطق عشوائية في حاجة إلى تطوير ، بالإضافة إلى المدينة القديمة .

شهدت هذه الفترة إعداد مخططات على أساس من أعمال المسح للأوضاع القائمة لحجم السكان وتوقعات زيادته المستقبلية واحتياجاته الخدمية ، والقيام بأعمال التصوير الجوي وإعداد الخرائط وتحديد أوجه الاستثمارات العامة وإمكانياتها ، وتحديد التوزيع المناسب للسكان والمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية ، وبهذا فإن العمل بالمخططات القديمة استمر حتى كامل عقد السبعينيات وحتى إعادة النظر في هذه المخططات خلال نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينات وحلت محل المخططات الأولى 1968-1988م المخططات الجديدة التي تمتد من سنة 1980م وحتى سـنة 2000م، ، وبالنظر إلى الخريطة (3) يتضح لنا الامتداد العمراني الذي شهدته المدينة خلال فترة الثمـانينات ، إذ شهـدت المدينة خلال العقـدين الأخيرين من القـرن العشرين والتي حددت بها فترة المخطط تطوراً عمرانياً ونمو سكانياً فاق توقعات التطور المستقبلية ، وذلك لما تمثله طرابلس - ولازالت - كمركز سياسي وإداري واقتصادي قومي ، أدى إلى تمركز قوى العمل والأنشطة الخدمية والصناعية بها ، مما أوجد ضغطاً متزايداً على حركة تطويرها الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي ، وأصبحت المدينة تواجه عجزاً في توفير المتطلبات الخدمية (صحية-تعليمية-اجتماعية) وإسكانية ونقصاً في الأراضي الكافية لمتطلبات النمو ، وزحفاً على الأراضي الزراعية وشبه القضاء عليها ، وبذلك تصل مدينة طرابلس إلى مرحلـة التشبع العمـراني والسكاني إلى أقصـى مدى لـه ملتحمة مع المناطـق الحضرية بتـوابع المدينة المتمثـلة في مدينـة جنـزور غربـاً تاجوراء شرقـاً.

المبحث الثالث : ـ مخططات التنمية المكانية للمدينة : ـ

تعتبر فترة منتصف الستينيات وما تلاها من السنوات نقلة في تاريخ النمو الحضري والتنظيم المكاني للبلاد ، إذ بدأ التخطيط الاقتصادي العلمي القائم على دراسات ومسوحات مكثفة تُرجمت إلى خطط شاملة طويلة الأجل وقصيرة خماسية أشرف عليها أخصائيون من الكفاءات الوطنية والخبرة الأجنبية ، مرت بمرحلتيين شملت كل مرحلة منها فترة زمنية امتدت لعشرين سنة وهي -:

1 ـ مخطط الجيل الأول 1968 ــ 1988 م : ــ

نتيجة لما شهدته البلاد من استقرار سياسي و اقتصادي وما صاحبه من نمو ديموغرافي و امتداد حضري متسارع ، تطلب معه ضرورة توجيه هذا النمو و ضبطه بما يتماشى و توفير الخدمات و احتياجات السكان الحضرية و مواكبة التطورات في مجال تخطيط المدن فقد تم الاستعانة بمؤسسات عالمية في هذا المجال على مستوى البلاد عامة ومدينة طرابلس بصورة خاصة فتم تكليف شركة وايتنج لوضع مخطط مدينة طرابلس فتم اجراء دراسات و مسوحات للمدينة لوضع مخططات مستقبلية لمتطلبات نمو المدينة حددت سنة 1966 كبداية تنفيذ المخطط و كانت سنة تحقيق الهدف 1988م ، و الجدير بالذكر أن تقرير الجرد كانت فيه مدينة طرابلس كمتصرفية تضم المدينة القديمة و ما حولها و منطقة حي الأندلس، و متصرفية سوق الجمعة و التي تضم عين زارة و الفرناج و سوق الجمعة **ومن خلال** ما توصلت اليه تقارير الجرد لمخطط الجيل الاول فان الجدول (5) الذي يوضح الوضع القائم لاستعمالات الارض في مدينة طرابلس ينضح ان اجمالي المساحة الحضرية سنة 1966م كانت تبلغ حوالي 3307.5 هكتار نصفها كانت مساحة زراعية اي ما يعادل 50% من اجمالي مساحة المدينة انذاك والباقي تمثله استعمالات حضرية جاء فيها الاستعمال السكني باعلي مساحة لاستعمال اي بالمرتبة التانية بعد الاستعمال الزراعي اي ما بنسبة 20.2% من اجمالي المساحة يليه الاستعمال الاداري 9% و6.5% استعمال تجاري من اجمالي مساحة المدينة بينما مثلت متصرفية سوق الجمعة كمساحة اجمالية 4809.9 هكتار منها 43.8% اراضي زراعية و28.75% اراضي خالية غير مستثمرة او غير صالحة للزراعة وجاء الاستعمال السكني بمساحة 307.7هكتار مثلث ما نسبته 6.3% من اجمالي المساحة بالمنصرفية ذلك الوقت.

جدول(5) الوضع القائم لاستعمالات الارض المتصرفية طرابلس وسوق الجمعة سنة 1966

متصرفية طرابلس"1"				متصرفية سوق الجمعة"2"		
استعمال الأراضي	***المساحة هكتار***	***النسبة من المساحة الحضرية***	***من اجمالي المساحة الحضرية***	***استعمال الاراضي***	***المساحة هكتار***	***النسبة***
سكني	668.380	52.5	20.2	سكني	307.7	12.2
تجاري	199.82	12.12	6.5	اراضي زراعية	2110.66	84.1
صناعي	108.65	8.5	3.2	تجاري	6.8	0.2
اداري	297.41	23.4	9	صناعي	84.2	3.3
اجمالي الاستعمال الحضري	1274	100		استعمال الاراضي الحضري	2509.1	100
حركة السير	374.36	22.7		اراضي خالية	13829	
المجموع الحضري	1048.46					
اراضي زراعية واراضي خالية ومباني غير مستعملة	1659.0					
اجمالي الاراضي المدنية	3307.5		100	اجمالي مساحة المتصرفة	1638.8	100

المصدر :- "1" المملكة الليبية لوزارة التخطيط والتنمية : تقرير جرد منطقة طرابلس القسم الثاني ملخص استعمال الاراضي متصرفة طرابلس ص حدول 7 "حولت من الارقام كيلومتر مربع الى هكتار
"2" نفس المصدر القسم الخامس جدول (5-15) ص 37

وقد ارتفع نصيب الفرد من المساحة الحضرية من 34متر سنة 1966الي121متر سنة 1988ام بنسبة زيادة 3.5مرة استهدف المخطط للتطوير استعمال الاراضي بمدينة طرابلس مساحة قدرت بحوالي 11.000هكتار كمساحة حضرية اجمالية منها 880هكتار مساحة اراضي تركت مفتوحة بتوقع زيادة سكانية في سنة الهدف 1988م تتراوح بين 920000ومليون نسمة في حين كان عدد السكان آنذاك 488الف نسمة فجاءت مؤشراته باعلي استعمال كان الاستعمال السكني بمساحة 6450هكتار مثلث نسبة 63.7٪من إجمالي المساحة الحضرية المخططة مستهدفة بذلك كل الاراضي الزراعية داخل المخطط خاصة في الجزء الشرقي للمدينة ومن الملاحظ ان هذه المساحة التي خصصت للاستعمال السكني تشمل ايضا مساحة الطرق الثانوية والمرافق التعليمية حيث وصلتالاخيرة1104هكتاروخصصت 1700 هكتار للاستعمال المرافق الاجتماعية لتبقي المساحة الصافية للاستعمال السكني 4650هكتار

جدول (6) استعمالات الاراضي بمخطط الجبل الاول 1966 - 1988 م

استعمالات الأراضي	**المساحة بالهكتار**	**%**
سكني	6452	63.7
تعليمي	1104	
خدمات اجتماعية ديني تقافي ترفيه	1700	
ـــــ	6450	
تجاري	58	0.57
صناعي	2240	22.14
اداري	250	2.47
نقل ومواصلات	1120	11.2
اجمالي المساحة الحضرية	10120	10
اماكن مفتوحة	880	
اجمالي المساحة	11000	

المصدر : ـ الامانة العامة للمرافق طرابلس ، المخطط الشامل 2000 ط ن 23 المجلد الاول بولسيرفس- فاديكوا وارسو بولندا ص 62

وجاء الاستعمال الصناعي بالمرتبة الثانية بالمخطط بمساحة قدرت نسبتها 22.13٪ والتي تم تخطيطها لهذا الاستعمال في المنطقة جنوب غرب المدينة وعلى الحدود الجنوبيّة الشرقية يليه الاستعمال للنقل والمواصلات 11٪ من إجمالي المساحة بينما كان الاستخدام الاداري 2.4٪ وتركت اراضي فضاء بمساحة 880هكتار لغرض التطوير المستقبلي ولكن نتيجة لما واجهته المدينة من نمو اقتصاديّ وزيادة سكانية خرجت عن السيطرة في هذا المخطط فقد تم البدء في اعداد مخطط جديد لتدارك معوقات التنمية المكانية المستقبلية للمدينة وهذا المخطط الجديد قد توصل في عملية المسح للمناطق الحضرية استعمالات الاراضي فيها جاد بتحقيق نسبة انجاز شبه تامة للاستعمال السكني قبل الوصول لسنة الهدف مما يشير الي الزيادة العالية في الطلب علي السكن نتيجة لتغير نمط الاسرة من الاسرة الممتدة الي نمط الاسر الفردية التي ترغب في السكن المنفرد وهذا مؤشّر علي العجز في توفير السكن لمستحقيه مما ادي الي تعديات وتجاوزات علي الاراضي الزراعية والاراضي الفضاء خاصة اذا اضيفت التجاوزات التخططية في هذا الاستعمال للارض حيث تم تحويل مساحة 214هكتار لاستعمالات اخري.

اما الاستعمال الصناعي فلم يتجاوز الانجاز فيه 31.4% من اجمالي المساحة والتعليمي بلغ الانجاز فيه 57.5%بمساحة بلغت 635.8 هكتار ، و جاء الاستعمال للخدمات الاجتماعية صحية وثقافية 196.3 هكتار بينما كان المستهدف 1700هكتار، وتجدر الاشارة هنا الي التجاوز في الاستعمال التجاري اذ كان المستهدف بالانجاز في المخطط 58 هكتار ليصل قبل سنة الهدف الي 251.0 هكتار بنسبة قاربت الضعفين للمساحة المستهدفة ، كذلك جاء التجاوز في استعمال الارض لغرض النقل اذ كان المستهدف 1120 هكتار سنة 1988م وصل بمسح 1980 الي 2174.7 هكتار لتصل اجمالي المساحة الحضرية المنجزة قبل سنة الهدف حوالي 8302.8 هكتار اي المتبقي من المساحة الحضرية 2697.2هكتار واذ ما اضيفت لها المساحات الخالية 880 هكتار تصل 3577.2هكتار

جدول (7) واقع استعمال الاراضي سنة 1980م

استعمالات الأراضي	المساحة هكتار	الاستعمال من اجمالي المساحة %
سكني	3679.5	44.3
تعليمي	635.8	7.7
الصحة الضمان الاجتماعية	98.1	1.2
ديني ثقافي	98.2	1.2
التسويق والاعمال	251.0	3.0
الرياضة والترفية	291.5	3.5
الادارة والخدمات العامة	144.4	1.7
الصناعة والتخزين	704.0	8.5
النقل والمواصلات	2174.7	26.2
المرافق العامة	225.6	2.7
اجمالي استعمال الحضري	8302.8	100

المصدر: مخطط التطوير .بولسيرمسيس1980_2000

واجمالا يمكن القول ان مخطط الجبل الاول كان قريبا من الدقة وعالي الكفاءة في توقعاته بالنسبة لعدد السكان سنة 1980 اذ بلغ عدد السكان بتعداد سنة 1984 م 670084 نسمة و 860088 نسمة وبتعداد سنة 1995م ، الا ان التطور الحضري السريع في فترة تنفيذ المخطط اوجد ضغطا وزيادة الاحتياجات والنقص في القوي العاملة مما أدى الى عرقلة تنفيذه ، بالاضافة الي الوقت المحدد للتنفيذ مع عدم الامكانية التحكم في التطور والنمو السريع و ما رافقه من متطلبات واحتياجات سكانية ادت جميعها الي وجود انحراقات بتنفيذ المخطط فالهيكل التخطيطي الذي افترضه مخطط الجبل الاول لا يتماشي مع متطلبات النمو للمراحل التالية لامتداد المدينة مع ما افترضه من زيادة سكانية لها و المتطلبات مستقبلية من خدمات مختلفة ومستوي معيشي لا يتلائم وفترات النمو التالية فما افترض لمستويات المعيشة بالمخطط لا يوفر الاساس الكافي مع زيادة عدد السكان المتوقع ، وعلي الرغم من انجاز هذا المخطط بصورة كبيرة وان كان بعض ما خطط له من تطورات لم تنفذ علي الرغم من اهميتها في الحد من نمو المدينة بفعل الهجرة الوافدة من المناطق المجاورة للمدينة ـ نتيجة لما مثلثه المدينة كبؤرة حذب للسكان مما جاورها من المناطق المحيطة بها لوفرة فرص العمل و ما تتطلبه الرحلة اليومية من مكان السكن و العمل داخل المدينة أدت للعديد من الوافدين للمدينة يستقرون بها ـ ويعمل علي تخفيف الضغط علي الخدمات منها شبكة المواصلات كمشروع السكة الحديدية لنقل الركاب ولنقل البضائع كذلك شبكة الطرق الرئيسية ، بالاضافة الي التجاوزات التي حدثت علي المخطط من تحويل مساحة 214هكتار من الارض المخصصة للاستعمال السكني الي استعمال اغراض اخري كما تم تحويل مساحة 150هكتار من المنطقة الصناعية وحوالي 100 هكتار من مرافق الخدمات العامة والمناطق التسويقية لاغراض استعمال سكني كما ان ما تم حجزه من مساحة اضافية للتطوير المستقبلي للمدينة لم تستطع احتواء التطور والنمو السريع .

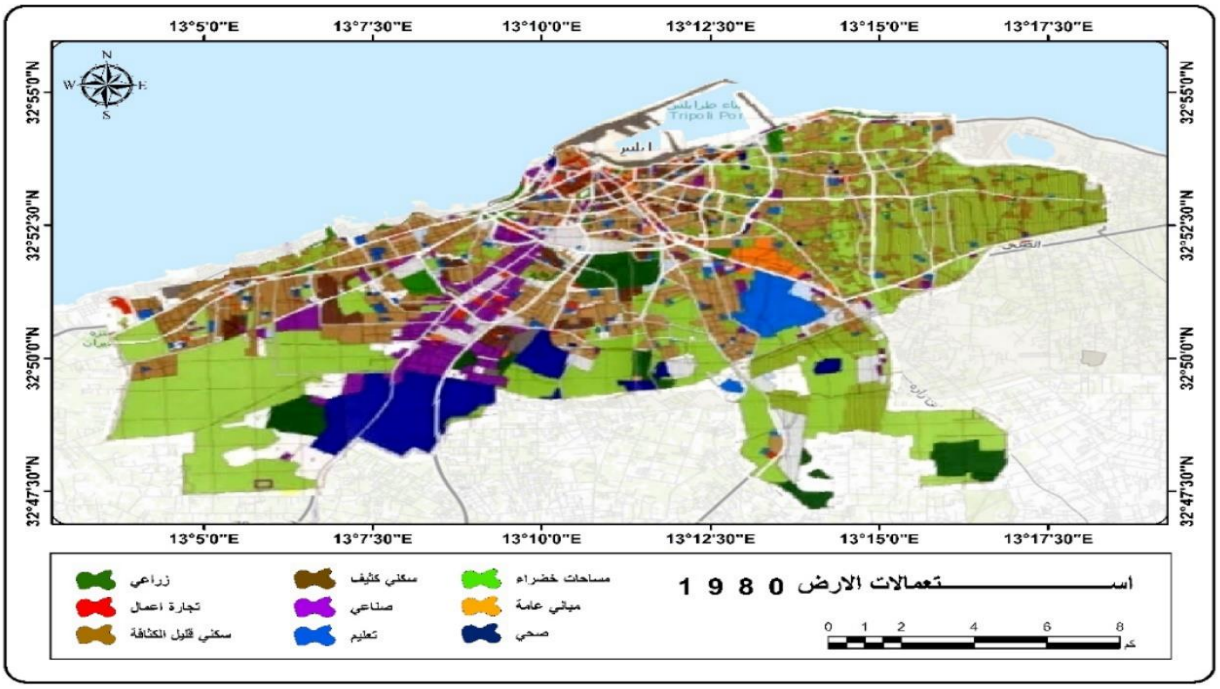

الخريطة (3) استعمالات الارض الوضع القائم 1980 المصدر : الامانة العامة للمرافق طرابلس ، المخطط الشامل 2000 ط ن 23 المجلد الاول مرجع سابق ، ص 41 جدول رقم 6.

اجمالا فان مخطط الجيل الاول شهد انحرافات وتجاوزات في تنفيذ مخططاته بصورة كبيرة .

2 ـ مخطط الجيل الثاني 1980 ــ 2000 م : ــ

بالرغم من الجهود التي بذلت والدقة والكفاءة العالية في اعداد مخطط الجيل الاول 1966- للمتطلبات الاجتماعية كالاسكان والخدمات والنقل والمرافق العامة الا انها اصبحت غير كافية مع الزيادة المتسارعة لنمو المدينة وزيادة عدد السكان فيها والذي تجاوز اربعة اضعاف منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين وحتي فترة المخطط والذي نتج عن هذه الزيادة عجز في الجانب السكني قدر بنحو 38الف وحدة سكنية وايضا عجز في المرافق التعليمية خاصة الابتدائي والاعدادي منها عن استعياب اعداد التلاميذ في سن الدراسة تماشيا مع معايير تخطيط المؤسسات التعليمية ، الاضافة الي عدم تنفيذ شبكة المرافق العامة واشكالية نقص المياه الصالحة للشرب وكذلك تقلص مساحة الارض الزراعية التي تركت بالمخططات كظهير زراعي للإنتاج التسويقي للمدينة عدا عن التجاوزات الاخري والانحرافات التي حدث بالمخطط عن مساره في تنفيذ خطط التنمية المكانية وتحديد استعمالات الارضي بالصورة التي خطط لها ، هذا كله استدعى البدء في اعداد مخطط جديد يستند علي هذه المتطلبات للتطوير وتوجيه النمو الحضري للمدينة والتحكم في اتجاهاته لذا فقد تم وضع مخطط الجيل الثاني من قبل مؤسسة بولسيرفيس مستندة علي ما بدأه مخطط الجيل الاول بما يتماشي والزيادة السكانية ومتطلبات الحياة الحضرية لهم ، و لهذا تم التعامل مع المدينة في مخططها كجزء من اقليمها بالمدن المجاورة لها كوحدة واحدة لايجاد التوازن في توزيع الخدمات بينها وجاء المستهدف بهذه المرحلة التخطيطية للمدينة بمساحة 16741هكتار المستهدف الفعلي 143304هكتار بعد ان كانت 1980م 8513.2هكتار اي بزيادة قدرها 59.4٪ باجمالي زيادة 5817هكتار بما في ذلك الاراضي الواقعة خارج حدود المدينة والتي خصص منها كمساحة احتياطية للتطوير ما جملته 38.4٪اي 2236هكتار وايضا مساحة 714.3هكتار للنقل بنسبة 26٪وكان اكبر قدر من الزيادة لهذه الارض لتطوير الاحتياطي تقع خارج حدود المدينة وقت إجراء التخطيط شملت جنوب عين زارة وجنوب حي الاندلس والهضبة الخضراء. ليرتفع بذلك نصيب الفرد من المساحة الحضرية الي حوالي 150متر مربع وبمتوسط كثافة سكنية تصل الي 163نسمة /هكتار وكثافة حضرية بلغت 68نسمة /هكتار بتوقع زيادة سكانية آنذاك تتراوح بين 970000. ومليون نسمة سنة الهدف للمخطط وهذه الزيادة الحضرية في تطوير المدينة تم فيها إستغلال الاراضي الزراعية خاصة الاراضي التي اصبحت غير صالحة للزراعة نتيجة لارتفاع نسبة ملوحة تربتها لتاثرها بمياه البحر لتنخفض مساحة الارض الزراعية داخل المخطط من 3360.3هكتار الي 836.5هكتار واقع استعمالات الارض في مخطط الجيل الثاني حتي سنة 2006م من خلال الجدول (8) يمكن توضيح استعمالات الارضي ونسبة الإنجاز بالمخطط والمدي الذي اتم المخطط تحقيق اهدافه في توجيه نمو المدينة وتوفير متطلبات سكانها.

جدول (8) استعمالات الأرض في مخطط الجيل التاني 1980-2000:

استعمالات الأراضي	المساحة المقترحة بمخطط الجيل الثاني	نسبة الاستعمال من إجمالي المساحة 2000	المساحة المطورة فعليا 2006 (هكتار)	نسبة الاستعمال من إجمالي المساحة 2006
سكني	7088.6	31.12	7943.63	38.71
تعليمي	1494.5	6.56	620.42	3.02
الصحة والرعاية الاجتماعية	377.6	1.66	171.59	0.84
ديني وثقافي	724.0	3.18	242.47	1.18
التجارة والاعمال	554.8	2.44	696.81	3.40
المساحات الخضراء والرياضة والترفيه	692.8	3.04	526.52	2.57
الإدارة والخدمات العامة	289.9	1.27	340.89	1.66
صناعي	857.6	3.76	618.61	3.01
خدمات زراعية	59.4	0.26	1.02	0.00
النقل والاتصالات	3956.1	17.37	3231.84	15.75
مرافق عامة	346.9	1.52	171.29	0.83
إجمالي المساحة الحضرية	16442.2	72.18	14565.1	70.97
زراعي سكني	1437.9	6.31	2935.63	14.30
زراعي	2211.2	9.71	1410.1	6.87
غابات وأحزمة عازلة	262.5	1.15	92.3	0.45
منطقة خاصة	590.4	2.59	182.32	0.89

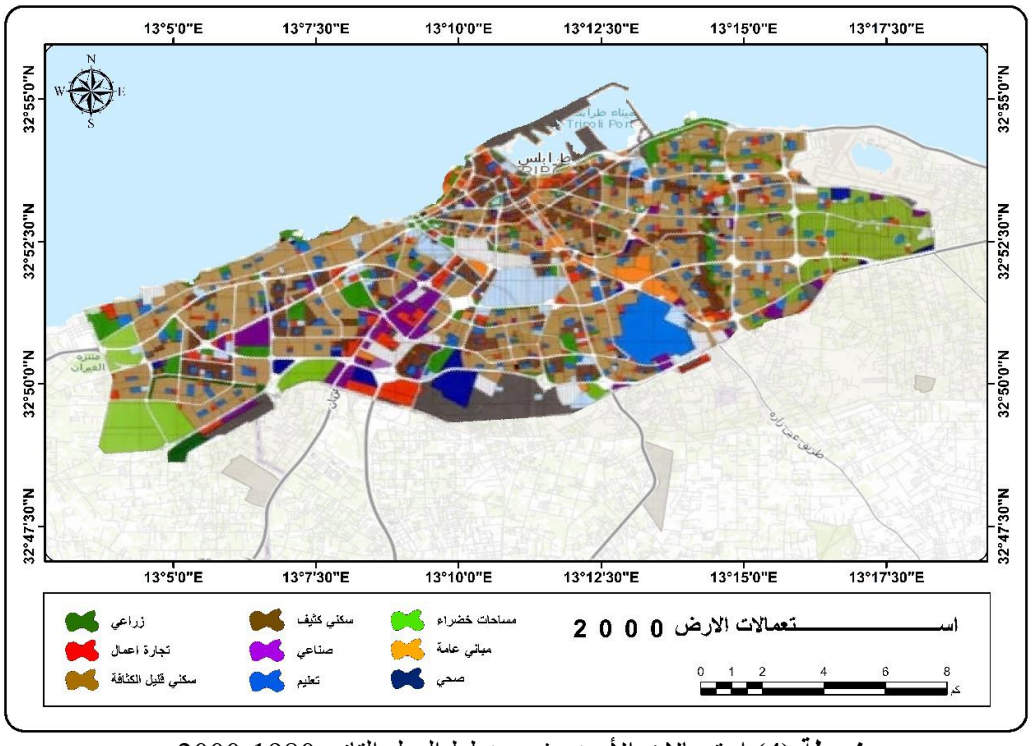

خريطة (4) استعمالات الأرض في مخطط الجيل التاني 1980-2000:

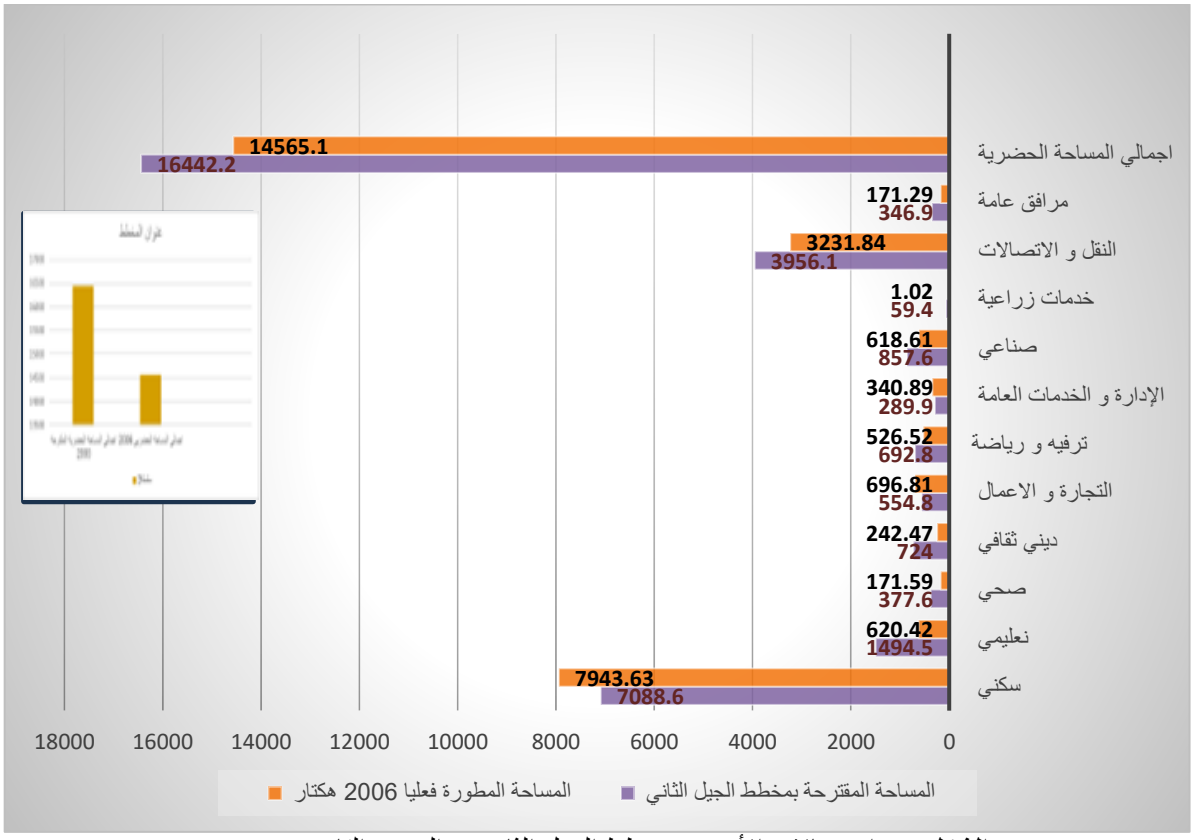

الشكل (3) استعمالات الأرض بمخطط الجيل الثاني و الوضع القائم حتى 2006

والذي يعطي صورة انجاز يمكن ان تكون كبيرة في بعض الاستعمالات ليصل إجمالي الإنجاز قرابة 71 ٪من إجمالي المخطط لذا يمكن تفسير استعمالات الارض وفق المخطط كما يلي:-

1-الاستعمال السكني: الذي يعد اهم متطلبات اي خطة تطوير سواء كان علي مستوى المدن الكبرى او الصغرى لما يمثله من تلبية لاحتياجات السكان من السكن وارتباط الاستعمالات الاخرى بوجوده ومدينة طرابلس كغيرها من المدن الكبرى قد نالت في مخططات التطوير اهمية في تنظيم هذا الاستعمال فمن خلال ما ورد في الجدول (8) يلاحظ الاستعمال السكني في المخطط جاء بأعلى نسبة استعمال بلغت 12.31 ٪من إجمالي المساحة والتي قدرت بنحو 6.7088هكتار ارتفع سنة 2006 م 7943,63 هكتار بزيادة بلغت 855.03هكتار عما كان مستهدف تنفيذه لترتفع نسبة الاستعمال إلى 38,71 ٪إجمالي المساحة الحضرية وهذه الزيادة كانت في اغلبها علي حساب الاراضي الزراعية فبنظر الي ظروف فترة نهاية سبعينيات القرن العشرين فان النمو السكني قيد بقوانين وسياسات منع الملكية لأكثر من مسكن ومنع الايجار للسكن بما يعرف بقانون رقم (4) وان اخر الخطط الانمائية للمشاريع السكانية كانت بنهاية 1976م بالإضافة إلى تكبيل القطاع الخاص والاستثمار العقاري مع إنخفاض ميزانية الإسكان والجدير بالذكر عدم توازن خطط التنمية بين المدينة وما جاورها من الارياف وما شهدته المخططات التفصيلية للمدينة لهذا المخطط من توقف تفعيلها والذي ترتب عليه بصورة او باخري عجز في الحصول على السكن الامر الذي حتم علي السكان البحث عن السكن بطرقهم الخاصة كل حسب قدراته خاصة مع وجود أراضي فضاء وزراعية اسهم اصحابها في تبويرها واستقطاعها وبيعها قطع أراضي سكنية وهذا ما تدل عليه احصائية المباني السكنية سنة 1995م حيث بلغ عدد المساكن 117337مسكن بعد ان كانت حتي نهاية ثمانيات القرن الماضي لا تتعدي 92321 مسكن بفارق 25,016 مسكن خاصة بفرع عين زارة اذا ارتفعت عدد المساكن بالتعداد نفسه 28057مسكن بعد ان كانت لا تتعدي بداية الثمانينات 8963مسكن 20,7٪منها من نوع الدور الفارهة كذلك فرع سوق الجمعه ارتفعت فيه تعداد المساكن الي 15880مسكن بذات التعداد والتي لم تتجاوز حتي بداية التسعينات 4941مسكن 15,5٪ منها من المساكن الفارهة وان كانت بعضها داخل مخطط المدينة الا انها وجدت في اماكن غير مخططة ومأهلة لاستعمال السكني من توفير الخدمات العامة فكانت اغلبها دون ضوابط تخطيطية وقانونية واهدار للارض الزراعية والتعدي علي استعمالات اخري.

2-استعمالات النقل والاتصالات الذي جاء بالمرتبة الثانية من حيث استخدام المساحة الحضرية نتيجة لما تتطلبه البنية السكنية من طرق سواء رئيسية او فرعية ثانوية لتسهيل الحركة داخل المدينة وخارجها ونقل البضائع فهذا الاستعمال جاء بمساحة مستهدفة بنحو 3956,1 هكتار مثلث نسبة 17,37٪ نسبة التنفيذ 75.15 ٪والملاحظ هنا التباطؤ في تنفيذ مخططاته خاصة

فيما يتعلق بالطرق الرئيسية وشبكة السكة الحديدّية ومخططات وقوف السيارات والكبارى وغير من الخدمات التي ملازمة لانشاء الطرق والتي ان استكمل انشأها ربما ساهمت في تخفيف الضغط الخدمي و النمو العشوائي عن المدينة ووفرت مساحات اكبر من الأراضي .

3- استعمال الارض للخدمات الاجتماعية: والتي شملت التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية والتي جاءت اجمالا بنصيب من المخطط 2596.1هكتار بنسبة 15.78٪من إجمالي المساحة الحضرية والتي مثل فيها الاستخدام التعليمي ما جملته 1494.5هكتار الا ان ما تم انجازه من المخطط لهذا الاستعمال لم يتجاوز 3٪ من إجمالي مساحته اما الاستعمال للمرافق الصحية والضمان الاجتماعي فقد شهدت هي الاخرى تباطؤ في التنفيذ لنصف ما اقترح بالمخطط وكذلك المرافق الدينيّة والثقافية التي لم تتعدي بنسبة الإنجاز فيها 1.18٪ من إجمالي المقترح الذي مثل 3.18٪ باجمالي مساحة 724هكتار علي الرغم من الاهتمام بهذا الاستعمال مما كان عليه بمخطط المرحلة السابقة.

4 - الاستعمال التجاري: الذي شهد زيادة اعلي من المساحة المستهدفة بالمخطط للمرحلتين قرابة 1٪ اذ كان المستهدف 2.44٪ ارتفع الي 3.40٪ اكتر من المساحة المستهدفة نتيجة لما شهدته المدينة من تركز للخدمات خاصة بمركز المدينة اضافة الي فترة الفراغ التخطيطي الذي مرت به المدينة الذي اسهم في هذه الزيادة والتي قد تعود لمتطلبات التطور ، إذ من الملاحظ بالسنوات الأخيرة من تمدد الاستعمال التجاري بصورة كبيرة بالمدينة و تعدد الاستعمال للأرض تجاري و سكني و غيرها دون مراعاة لمتطلبات التخطيطية و القانونية ,

5-الاستعمال الاداري والخدمات العامة: والتي شهدت زيادة في استعمال الارضي لها في المرحلة الموضحة بالجدول اذ استهدف المخطط مساحة 289.9 هكتار جاء مقدار الاستعمال له سنة 2006م بحوالي 381هكتار اي بزيادة في الاستخدام بنحو 51هكتار وهذه الزيادة قد تعود لمتطلبات التطوير وهي في الغالب علي حساب استعمالات الاخرى.

6 - اما باقي الاستعمالات للارض بالمخطط فيلاحظ من الجدول إنخفاض الاستخدام وفق المستهدف لكل استعمال كالاستعمال الصناعي الذي تم تحقيق ما نسبة 3٪ بينما المستهدف كان 3.76٪ والاستعمال في المرافق العامة والتي شهدت ايضا انخفاضاً في نسبة الإنجاز الي قرابة النصف من المستهدف اما فيما يتعلق بالخدمات الزراعية وان كانت النسبة المستهدفة ضئيلة الا ان الإنجاز فيها كان شبه معدوم نتيجة إنخفاض مساحة الارض الزراعية والاحزمة الخضراء في الاساس.

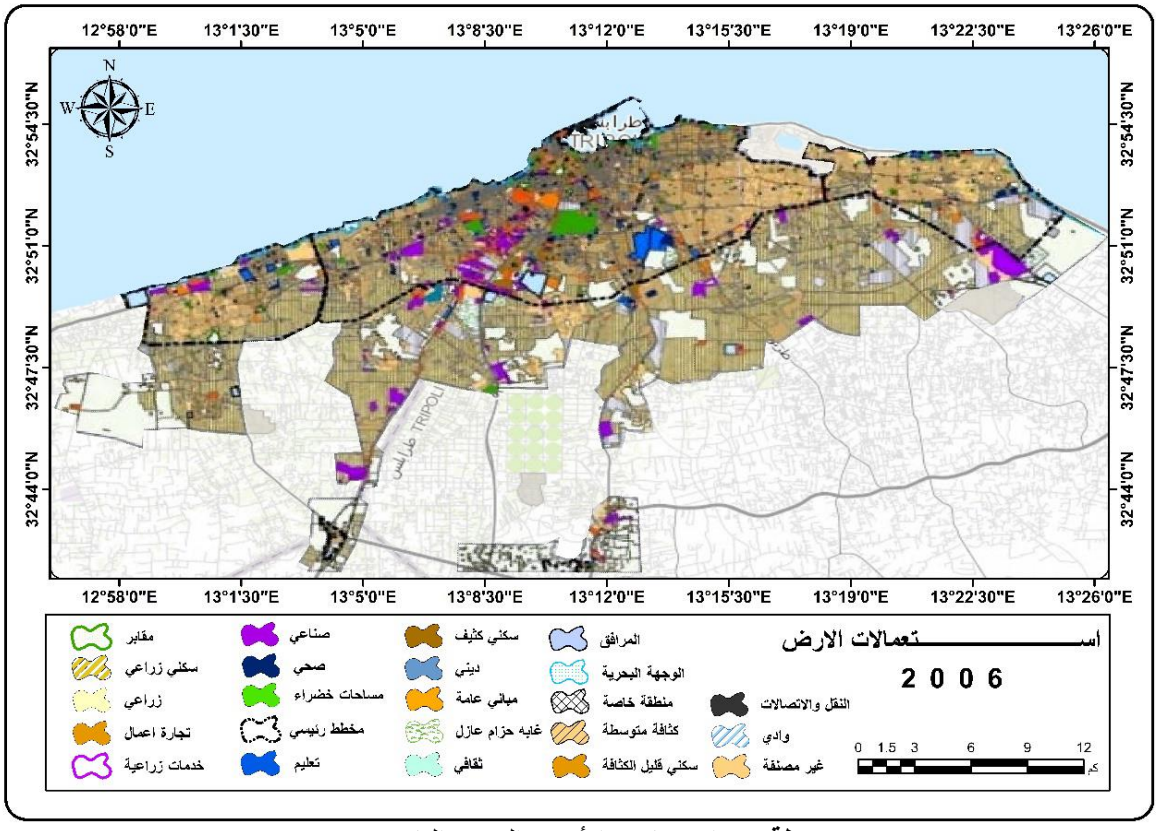

خريطة (5) استعمالات الأرض الوضع القائم 2006
المصدر : المكتب الوطني الاستشاري طرابلس

النتائج :-

من خلال ما تم تناوله من دراسة لنمو مدينة طرابلس الحضري و مخططاتها لتنظيم استعمالات الأرض و توجيه نموها و متطلبات سكانها يمكن وضع بعض النتائج منها : -

1 - ان مدينة طرابلس مرت بعدة مراحل تخطيطية اثرت و حددت اتجاهات نموها و استعمالات الأرض بها ، و كونت نواتها الأولى واعطتها شكلها الحالي .

2- مثلت سنة 1953 م بداية فترة التخطيط الحضري على أسس علمية لتنظيم استعمال الأرض بالمدينة و ما تلاها بعد ذلك من مراحل تخطيطية تمثلت بمرحلتين تخطيطتين عرفت الأولى بمخطط الجيل الأول امتدت بين 1966 حتى 1988م و الثانية بخطط الجيل الثاني 1980 - 2000 .

3 - يمكن القول ان مخططات التنمية الحضرية للمدينة بمرحلتيها لم توفق بشكل كبير في تنظيم استعمال الارض وتوجيه واحتواء نمو المدينة الحضري مكانيا وديمغرافيا نتيجة لما واجهته هذه المخططات من معوقات ديمغرافية وادارية وسياسية واقتصادية حالت دون وصولها لتحقيق اهدافها

4 - فمخطط الجيل الاول علي الرغم من دقته وكفائته الا انه لم يستطع احتواء نمو المدينة وفقا لتوقعاته المستقبلية وعدم ملائمته للبيئة الاجتماعية وخصائص السكان بالمدينة إذ ان وضع مخططات من قبل مؤسسات أجنبية لا ترتبط بالبيئة المحلية وعدم مساهمة الكوادر المحلية في اعداد هذه المخططات ساهم في إنحراف المخطط بالاضافة الي عدم اتخاذ الدولة خطوة استباقيّة لملكية الارض بالمدينة لتسهيل عملية تنفيذ المخطط ووضع قوانين ملزمة لتطبيق المخطط وتحديد الحدود الإداريّة بصورة واضحة لحدود البلديات آنذاك والزام المواطن بتطبيقها والالتزام بها.

5 - جاء مخطط الجيل الثاني اساساً استنادا لمخطط المرحلة السابقة ومكمل لها فيما يتعلق باستخدامات الارض داخل المدينة وزيادة مساحة المخطط بحوالي 5817هكتار ذلك لاحتواء النمو المستقبلي للمدينة ولكن التباطؤ في تنفيذ المخطط ومعالجة المشاكل الناجمة عن المخطط السابق في إحتوائه وعدم مرونة المخطط في تغيير اولويات التنفيذ بالرغم من تقسيم تنفيذ المخطط علي مراحل تخطيطية وفق فترة زمنية لكل مرحلة تماشيا مع مجربات التنفيذ لكل ا ستعمال

وعدم تطبيق البدائل التخطيطية التي تم تحديده بالمخطط ، وعدم تطبيق قانون حماية الأرض الزراعية من التبوير واقتطاعها وبيعها والبناء عليها لغير الاختصاصات التي تضر بالبيئة الزراعية كالورش والمصانع فاغلب عمليات النمو الحضري كانت بشكل اساسي علي حساب الارض الزراعية اذ زادت التنمية العمرانية بنسبة 20 ٪في الفترة 1980-2006م وعلى الرغم مما يوضحه الجدول (8) قريبة من المستوى المخطط له وفق النسب المئوّية الا ان هناك الكثير من التجاوزات والانحرافات عما كان مخطط له فيما يخص استعمالات الارض بالمخطط نتيجة لعدم الالتزام بتطبيق القوانين الخاصة بالبناء ، هذه التجاوزات ظهرت في نمو محلات جلها عشوائية بتجاوزات تخطيطية تفتقر للعديد من الخدمات.

المراجع

أولاً / الكتب :

- أوغسطيني ، هنريكودي " سكان ليبيا " الجزء الأول – ترجمة التليسي ، خليفة – الدار العربية للكتاب – طرابلس 1974 .
- التليسي ، خلفية " حكاية مدينة " الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، طبعة ثانية – 1985 .
- التير ، مصطفي ، اتجاهات النمو الحضري بالوطن العربي ، طبعة أولى- طرابلس ، 1995 م
- عمورة ، علي الميلودى ، طرابلس المدينة العربية ومعمارها الإسلام ، دار الفرجاني – طرابلس – 1993.
- عمورة ، علي الميلودى ، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري ، دار الملتقى للطباعة والنشر ، بيروت – طبعة أولى – 1998.
- فرانسيشكو كورد– " ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني " – ترجمة التليسي ، خليفة ، دار الفرجاني – ليبيا – 1971 .
- الكبير ، ياسين علي ، المهاجرون في طرابلس الغرب ، معهد الإنماء العربي – بيروت ، طبعة أولى – 1982.
- الكيب ، نجم الدين " مدينة طرابلس عبر التاريخ " الدار العربية للكتاب – ليبيا ، طبعة ثانية ، 1978 .

ثانيا/ الرسائل الجامعية :-

- الزنان ، انتصار ، (الزحف الحضري على الأراضي الزراعية عوامله الجغرافية والاجتماعية ودوافعه الاقتصادية وواقع مخطط مدينة طرابلس) ، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الفاتح -كلية الآداب ، طرابلس 2002 .
- مركوس ، فتحي رجب (المدن الكبرى والمنفردة والتنمية الحضرية) – رسالة دكتورا غير منشورة – طرابلس – كلية الهندسة – الإسكندرية 1998 .
- ونيس عبد القادر الشركسي ، تقييم مخطط مدينة بنغازي 1966-2014 ، رسالة ماجستير نشورة ،كلية الأداب والتربية، جامعة قاريونس ليبيا - 1990

ثالثا / التقارير :-
- وزارة التخطيط والتنمية ، التعداد العام للسكان ، 1954.
- وزارة التخطيط والتنمية ، الإسكان في ليبيا ، الجزء الأول- الحالات الحاضرة ، مؤسسة دوكسيادس – أثينا 1963 .
- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان ، 1964 .
- وزارة التخطيط والتنمية ، تقرير جرد منطقة طرابلس ، القسم الأول ، مؤسسة وايتنج ، طرابلس ، 1967.
- وزارة التخطيط والتنمية ، تقرير جرد منطقة طرابلس ، القسم الخامس ، تقرير عن منطقة سوق الجمعة وجنزور ، مؤسسة وايتنج ، طرابلس ، 1967 .
- أمانة اللجنة الشعبية العامة ، بلدية طرابلس في مئة عام 1870 -1970 .
- أمانة التخطيط – مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان – طرابلس 1973.
- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق طرابلس – المخطط الشامل – 2000 – التقرير النهائي - إقليم طرابلس – مخططات التطوير – ط ن 23 – المجلد1 – بولسيرفس – وارسو – بولندا .
- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق طرابلس – المخطط الشامل – 2000 – التقرير النهائي - إقليم طرابلس – مخططات التطوير – ط ن 23 – المجلد2 – بولسيرفس – وارسو – بولندا .
-
- أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد مصلحة الإحصاء والتعداد – نتائج التعداد العام للسكان – بلدية طرابلس 1984 .
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للمنشآت والمباني شعبية طرابلس 1995 .
- أمانة اللجنة الشعبية العامة – التعداد العام للسكان ، شعبية طرابلس 1995.
- أمانة اللجنة الشعبية العامة – التعداد العام للسكان ، شعبية طرابلس 2006.

رابعا / المجلات :-

- عمورة ، علي الميلودى ، نشأة مدينة طرابلس ، مجلة العمران ، العدد الخامس ، مصلحة التخطيط العمراني
- عبد الرحمن قنابة .تقييم البعد المكاني لمخططات الجيل الثاني بليبيا . بحث مقدم بندوة الجيل الثالث 2006 . تحرير ز سعد القزيزي ص ص 115 :133.
- منصور علي قيلة ، تقييم مخطط مدينة العجيلات وأفاقه المستقبلية ، مجلة كليات التربية ، العدد الرابع 2016 ص ص 156 173.:

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.